مجلة جامعة الأزهر – غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2015، المجلد 17، العدد 1 ص 111– 144

دور أحمد حلمي عبد الباقي السياسي في فلسطين 1922–1963م

جهاد شعبان البطش

جامعة القدس المفتوحة– غزة

jehadbatish@hotmail.com

تاريخ الاستلام 2014/10/29 تاريخ القبول 2014/12/28

الملخص:

يناقش هذا البحث الدور السياسي لأحمد حلمي عبد الباقي في فلسطين في الفترة من 1922–1963م، حيث البداية الرسمية للانتداب البريطاني على فلسطين وحتى وفاته، وقد عمل الرجل في كل من سوريا، والعراق،والأردن التي وصل فيها إلى وزير في عدة حكومات، وبعدها استقر في فلسطين ليستغل مناصبه الرسمية في مكافحة المشروع الصهيوني، ومشاركته في إنشاء غالبية المؤسسات المالية والمصرفية في فلسطين في تلك الفترة، وقد أسهم في إنشاء اللجنة العربية العليا، والتي كان عضواً فعالاً فيها، فيما تم تكليفه فيما بعد بكل الهيئات القيادية للشعب الفلسطيني التي أنشئت حتى عام 1948م، حيث تم تكليفه من قبل جامعة الدول العربية رئيساً للإدارة المدنية المؤقتة للشعب الفلسطيني فيما لم يكن متحمساً لهذا التكليف، إلى أن نال ثقة المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي عقد بغزة في أكتوبر 1948م أن يكون رئيساً لحكومة عموم فلسطين، حيث واجه عقبات كثيرة وضعت ضد حكومته، وأهمها رفض الأردن لها ، ورغم ذلك استطاع إنجاز ما استطاع في ظل إمكانيات شبه معدومة لهذه الحكومة ، وتوفي في بيروت عام 1963م، وتم دفنه في المسجد الأقصى المبارك.

Abstract :

This paper discusses the political role of the Ahmad Hilmi Abd al-Baqi in Palestine between 1922-1963, from the official start of the British Mandate over Palestine until Abd al-Baqi's death. Abd al-Baqi worked in Syria, Iraq and Jordan where he occupied the position of a minister in several governments. Then he settled in Palestine to take advantage of his official duties in the fight against the Zionist project, and participation of the establishment of the majority of financial and banking institutions in Palestine during that period.Abd al-Baqi contributed heavily to the establishment of the Arab Higher Committee where he was an active member of it. He was assigned later to supervise all the leading bodies of the Palestinian people that were established until 1948, where he was

assigned by the Arab League head as the president of the Civil Administration's interim for the Palestinianpeople. He was not enthusiastic about this position. Then he won the confidence of the National Palestinian Congress which was held in Gaza in October 1948 to be the president of a government for Palestine. He encountered many obstacles that were placed against his government, and the most important one that Jordan refused it. In spite of all that he was able to accomplish what he could in the light of the potential of almost non-existentpotentials for this government. He died in Beirut in 1963 and was buried Al-Aqsa Mosque.

مقدمة:

يناقش هذا البحث دور أحمد حلمي عبد الباقي في الحياة السياسية في فلسطين في الفترة من 1922–1963م، وهو عام المصادقة على الانتداب البريطاني على فلسطين من قبل الأمم المتحدة وحتى سنة وفاته، حيث ظل يداوم في مكتبه كرئيس لحكومة عموم فلسطين حتى بداية هذا العام، وعلى الرغم من أن هذه الحكومة ارتبطت باسمه، فإن البحث لا يناقش مسألة هذه الحكومة، فقد أنجزت بعض الدراسات السابقة عن هذا الموضوع، إنما يناقش البحث في أحد أقسامه دور الرجل في هذه الحكومة.

وتكمن أهمية هذا البحث في أن أحمد حلمي عبد الباقي قد عمل موظفاً إدارياً في العراق، والأردن، وسوريا في الأنشطة المالية والمصرفية، وعمل وزيراً في عدة حكومات في إمارة شرق الأردن، وكان في العراق–أيضاً– عسكرياً،وقاد معركة كوت العمارة ضد الإنجليز عام 1915م، وكذلك مشاركته في إنشاء غالبية المؤسسات المالية والاقتصادية الفلسطينية فترة الانتداب وعلى رأسها البنك العربي، وسخّر كل ذلك ضد المشروع الصهيوني، إضافة إلى تحلي الرجل بخطاب سياسي وطني جعله يتقلد عضوية كافة الهيئات القيادية الفلسطينية منذ ثورة 1936م وحتى وفاته، وكذلك الدور المميز له في إنشاء حكومة عموم فلسطين وترأسه لها من بدايتها وحتى نهايتها، ويجيب البحث عن عدة تساؤلات أهمها التساؤل الرئيس وهو: ما الدور الذي قام به أحمد حلمي عبد الباقي في الحياة السياسية الفلسطينية؟ ومن الأسئلة الفرعية: ما هي نشأته وعمله خارج فلسطين؟ وكيف قاوم المشروع الصهيوني بنشاطه الاقتصادي والعسكري والسياسي؟ وما دور الرجل في حكومة عموم فلسطين 1948–1963م؟

ويهدف البحث إلى مناقشة نشأته وطبيعة عمله في العراق والأردن حتى وصل وزيراً فيها، إضافة إلى إعطاء صورة عن دوره في ظل الانتداب، خاصة إنشاءه للمؤسسات الاقتصادية، وتكريسها في مواجهة المؤسسات الصهيونية، وإيضاح دوره في ثورة 1936–1939م، و في الدفاع عن القدس عام 1948م حيث عُيّن حاكماً عسكرياً لها من قبل الملك عبد الله، وكذلك مناقشة أدائه في حكومة عموم فلسطين، وماذا أنجز خلالها حتى وفاته عام 1963م.

استخدم الباحث أسلوب المنهج العلمي التاريخي التحليلي كونه يعالج مشكلة علمية تتعلق بأحداث تاريخية، حيث تم جمع البيانات والمعلومات،ثم دراستها وتحليلها،ثم الخروج بنتائج أهلت البحث للخروج بتوصيات ربما يستفيد منها الباحثون وأصحاب القرار.وقد استعان الباحث بالمصادر التاريخية المختلفة من وثائق لسلطة الانتداب، وجامعة الدول العربية، ووثائق جمعها شهود عيان نشروها في مذكراتهم كأعضاء اللجنة العربية العليا، والهيئة العربية العليا، ووزراء حكومة عموم فلسطين، إضافة إلى كتب عربية حديثة تحدثت عن جانب من الموضوع وأهمها: محمد خالد الأزعر في كتابه عن حكومة عموم فلسطين، وقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام: أولها عالج نشأة الرجل ودوره العسكري في معركة كوت العمارة ضد القوات الإنجليزية في العراق عام 1915م وتعيينه وزيراً في عدة حكومات أردنية، فيما ناقش القسم الثاني دوره في مكافحة المشروع الصهيوني والإنجليز في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وتضمن القسم الثالث دوره في الدفاع عن القدس، وتعيينه حاكماً عسكرياً لها، ودوره في حكومة عموم فلسطين وما واجه من إشكاليات، وكذلك بعضاً من إنجازاته خلالها وحتى وفاته.

وقد واجه الباحث عدة صعوبات أهمها: عدم الاستطاعة الاطلاع على أرشيف حكومة عموم فلسطين، وقد تم الاستعاضة عن ذلك بالمؤلفات التي استطاع أصحابها الوصول إلى بعض من هذه الوثائق، وقد توصل البحث في نهايته إلى نتائج وتوصيات علّها تسهم في إفادة الباحثين، وذوي التخصص، وأصحاب القرار.

لقد مثّل عام 1882م فتح صفحة جديدة في تاريخ فلسطين كونها ارتبطت بحدثين مهمين من الصعب الافتراض بتصادفهما، أولهما هزيمة عرابي في معركة التل الكبير، وثانيهما الاستيطان الصهيوني على أرض قرية ملبّس الفلسطينية، وبرغم أنه لم يُسجَل في فلسطين في تلك الفترة قيام حركة إصلاح، أو بروز فكرة قومية وطنية خاصة بفلسطين، إلا أن ذلك لم يمنع النُخب الفلسطينية من المشاركة في الكل العربي، وأن تترك بصماتها في بروز الأفكار التي حاولت وضع صياغة جديدة للعلاقة مع الدولة العثمانية بمختلف الأشكال.

وقد عاصرت هذه النُخب الفلسطينية خاصة التي ولدت في نهاية القرن التاسع عشر أحداثاً مهمة ساهمت في صياغة تفكيرهم، وصناعة أفكار سرعان ما وجدت طريقها إلى الترجمة بالسلوك، ليُلقي على عاتقها التصدي للمشروع الاستعماري الذي بدأه نابليون بونابرت بدعوة اليهود إلى إقامة وطنهم القومي في فلسطين، هذا المشروع الذي قُدّر له أن يصل إلى عالمنا الحاضر بمحطات لا يمكن مناقشة إحداها دون الأخرى؛ كونها تعتمد على بعضها بعضاً.

ويُناقش بحثنا دور إحدى هذه النُخب، وهو السيد أحمد حلمي عبد الباقي، والذي كان لنشأته إن لم يكن مكان مولده وسيرته الشخصية الذاتية تأثير على صياغة دوره في الحياة السياسية الفلسطينية.

أولاً- حياته ودوره حتى عام 1922م:

تذكر أغلب المصادر التاريخية أن مولد أحمد حلمي عبد الباقي كان في مدينة صيدا عام 1882م، وانتقل وهو في طفولته للعيش في نابلس وطولكرم بفلسطين، حيث كان والده ضابطاً في الجيش العثماني (العارف،3،704/1978)، وتنفرد أحد المصادر التاريخية بالإشارة إلى أن جذور والده تعود إلى أصول ألبانية(الدستور،12،2010)ولا غرابة في ذلك، فمن المعروف ارتباط أغلب مناطق البلقان بالدولة العثمانية، والتي حكمت المنطقة العربية لأكثر من أربعة قرون، وقد تعلم أحمد حلمي عبد الباقي في نابلس واسطنبول، ومن أشهر من تعلم على أيديهم خاصة في حداثته الشيخان سليمان العامودي وسعيد الكرمي(الهاشمي116،1997)، وأن المتتبع لهذه الأسماء يتأكد أن هذا التعليم كان فعلاً في نابلس وما حولها؛ لأن هذه العائلات ما زالت تنتشر في هذه المنطقة.

ويمكن ملاحظة اهتمام النُخبة الفلسطينية التي دخلت المعترك السياسي والاقتصادي بالأدب كالشعر، والكتابة، والمؤلفات الدينية، ولم يكن أحمد حلمي عبد الباقي بعيداً عن هذه الدائرة، فقد كان شاعراً، ويتسم بقوة اللغة، حتى إنه يمكن لنا أن نفهم رسائله وخطاباته بأنها قطعة أدبية(الميمي،8،2004)، وكان له ابن واحد من زوجته الثانية أسماه محمداً، الذي تزوج من ابنة عمدة حيفا رشيد الحاج إبراهيم، وكان لأحمد حلمي عبد الباقي ثلاث بنات من زوجه الأولى هن:(الهاشمي 123،1997).

- وصفية، وهي زوجة السياسي الليبي منصور قدارة.
- وسيلة، وهي زوجة الاقتصادي عبد الحميد شومان صاحب البنك العربي.
- نائلة، وهي زوجة ابن عم الاقتصادي عبد الحميد شومان ويحمل الاسم نفسه أي عبد الحميد شومان.

وليس الغرض هنا هو توثيق أسرة أحمد حلمي عبد الباقي بقدر ما يمكن تحليله وفهمه من ذلك كتأكيدنا على فلسطينية الرجل،وعلاقته المرتبطة المتوازنة مع علية القوم، وكذلك فإن هذا الزواج سمح له بممارسة الدور الاقتصادي الكبير بالمشاركة في تأسيس البنك العربي فيما بعد.

ويعد عمل أحمد حلمي عبد الباقي في المصرف الزراعي العثماني في نابلس أُولى الوظائف الاقتصادية أو تلك المرتبطة بالمال(Arab Higher-Committee-1974)، ويمكن القول: إنها تركت أثراً في سلوكه وحُبه للعمل الاقتصادي، ويمكن الاستدلال على ذلك في أن تَبِع هذا العمل عمله في العديد من المؤسسات الاقتصادية حتى خارج فلسطين.

وبعد بضع سنوات انتقل أحمد حلمي عبد الباقي إلى العمل في العراق محاسباً في لواء الديوانية ثم في المهنة نفسها في لواء العمارة، واستقر في هذا الأخير ليعمل مدير أملاك الدولة به(Ibid)، ويمكن الافتراض هنا أن أسباباً اقتصادية هي التي دعته إلى التوجه إلى العراق، فلم يكن حتى ذلك الحين أي إجراءات قمع عثمانية ضمن من يعمل في إدارتها، وكذلك يلاحظ هنا تشابه نظم الإدارة في العراق وفلسطين، وبالتالي سهولة التنقل بين المكانين ولا عقبات في ذلك.

ويبدو أن استقرار أحمد حلمي عبد الباقي في لواء العمارة في العراق جعله جزءاً لا يتجزأ من النشاط الوطني هناك إذا ذكرنا أن النظام السياسي مازال في العراق تحت لواء الدولة العثمانية، وبرغم تفاهمات الشريف حسين مع المعتمد البريطاني في مصر السير هنري مكماهون وما نتج عنها من ثورة عربية كُبرى على الدولة العثمانية، فإنه لا يمكن التأكد من أن كل الوحدات أو التقسيمات الإدارية العثمانية قد شارك أهلها في الثورة على الدولة العثمانية، بل إن بعضها حارب إلى جانب الجيش العثماني، وكان منها لواء العمارة في العراق، حيث قاد أحمد حلمي عبد الباقي فرقة متطوعين تتبع للجيش العثماني في محاربة قوة بريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى في كوت الإمارة (العمارة- الامارة) وسجل انتصاراً على البريطانيين، بل إنه استطاع أسر القائد البريطاني المعروف الجنرال تاونسهند(*)،(دروزة،112،1959)،ولنا هنا أن نتساءل كيف تحول أحمد حلمي عبد الباقي من موظف إداري -وهو غير عراقي- إلى قائد فرقة متطوعين في الوقت الذي لم تذكر المصادر التاريخية أنه كان يتمتع بأي خبرة عسكرية أو بحرب العصابات وما شابه، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن استبعاد صحة ذلك، فالحرب ضد الإنجليز في أرض الدولة العثمانية كانت- أحياناً- تأخذ شكلاً شعبياً، ولا يمكن نفي هذه الرواية، فالاحتمال وارد في كمين للثوار استطاع أسر قائد إنجليزي في هذا المستوى!

وقد مضى أحمد حلمي عبد الباقي على الطريق نفسه للعمل في سوريا بعد تولي فيصل الحكم في سوريا، فقد تم تعيينه هناك وزيراً ورئيساً للمالية، واشترك في إدارة الحرب هناك في مقاومة الاحتلال الفرنسي حتى سقطت سوريا بيدهم(الهاشمي125،1997)، ويُلاحظ هنا توليه هذا المنصب وهو لم يكن يبلغ السابعة والثلاثين بعد، وأنه يمكن فهم مواهبه وشخصيته القيادية لرجل في هذا العمر اجتاز كل هذه العقبات، إضافة إلى مشاركته الشعب السوري في الدفاع عن وطنهم ما يعني إيمانه بفكرة الوحدة العربية.

(*) تاونسهند: هو جنرال بريطاني وقائد ثورة الحلفاء في معركة كوت العمارة على نهر دجلة بالعراق عام 1916م حيث قام العثمانيون بمحاصرته مدة (147) يوماً، واستسلم بعدها ليقع أسيراً على يد الحامية العثمانية على يد أحمد حلمي باشا وقادة عسكريين أتراك آخرين. للمزيد انظر تفاصيل المعركة: (David Fromkin,1974,210)

وكانت الأردن محطته التالية، حيث اختاره الأمير عبد الله مستشاراً للمالية، وعضواً في مجلس المستشارين، وذلك في أول تنظيم لإمارة شرقي الأردن، حيث يعد من أوائل الشخصيات الفلسطينية التي استعان بها الأمير المؤسس عبد الله الأول بن الحُسين ليشغل منصب مستشار المالية (وزير المالية) في تعديل جرى على حكومة الرئيس مظهر رسلان التي تشكّلت في أغسطس 1921م، وشغل المنصب نفسه في حكومة الرئيس رضا الركابي التي تشكّلت في مارس 1922م، ثم شغل المنصب نفسه في حكومة رئيس الوزراء رسلان التي تشكّلت في العام التالي، ثم عُيّن من قِبل الشريف حسين ناظراً للخط الحديدي (سكة حديد الحجاز) وقام بمنحه لقب باشا، وانتدبه وهو في عمان مُمثلاً لمملكة الحجاز الهاشمية في مؤتمر الديون العمومية الذي دعت إليه البُلدان المنفصلة عن الدولة العثمانية، والتي عُقدت جلساته في جنيف ولندن عقب انتهاء الحرب(أبو النصر،116،1936)، ولا يمكن هنا القفز عن التساؤل عن كيفية انتقاله من فكرة مقاومة الإنجليز في العراق والفرنسيين في سوريا إلى فكرة العمل في النظام الإداري والسياسي وبوظيفة عالية تصل إلى وزير في حكومات الهاشميين التي كانت على علاقة جيدة مع الإنجليز؟ ويمكن هنا الافتراض أنه كان يقبل بأي تكليف يمكن بواسطته مقاومة الاستعمار، وهذا ما يفسره طلب بريطانيا من حكومة إمارة شرقي الأردن بنفي العديد من المسئولين الذين يعملون في السلك الحكومي، وفي الوقت نفسه يشجعون مقاومة الإنجليز والفرنسيين في بلاد الشام، وكان منهم أحمد حلمي عبد الباقي الذي رحل إلى مكة المكرمة.

لم تكن حياة أحمد حلمي عبد الباقي في البلاد والمناطق العربية خارج فلسطين بغائبة عن فلسطين، فقد كان ضمن نشاط فلسطينيين في الدول العربية، وخاصة عندما تجمع الوطنيون العرب في دمشق، وتعيينه مسئول الخزانة في الحكومة التي كان رئيسها علي رضا الركابي التي أُعلنت إثر إعلان الملكية(العارف،3،705/1978)، وهذا يتساوق ويتفق مع زملائه الفلسطينيين الذين كانوا يسيرون على الدرب نفسه أمثال عزت دروزة الذي كان سكرتير المؤتمر السوري العام، وعوني عبد الهادي الذي عمل سكرتيراً للملك فيصل.

وقد مثّل الفلسطينيون عهداً مهماً في التجمعات الوطنية العربية مع بداية القرن العشرين، فكان أحمد حلمي عبد الباقي عضواً في النادي العربي الذي أنشأه الشيخ عبد القادر المظفر، وكان عضواً فاعلاً في جمعية الفتاة، وكان برفقة عزت دروزة في لجنتها الإدارية، وكان يحمل فكرة وحدة سوريا وفلسطين، وإظهار أن الصهيونية هي الخطر على الأمة، وأن الدولة العثمانية لم تعد كما كانت في دفاعها عن العرب والمسلمين في فلسطين، وقد كان أحمد حلمي عبد الباقي يدرك عدم جدية الأتراك العثمانيين في منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين(الحوت،116،1981)، حيث من المعروف أنه بعد عودة الاتحاديين إلى الحكم في تركيا عام 1913م وإزاء وطأة الديون والحاجة إلى المال، أصدرت

وزارة الداخلية التركية قراراً بإلغاء التذكرة الحمراء Red Slip[*]؛ بدعوى عدم تحقيقها للغرض الذي صدرت من أجله، وهنا يلاحظ بدء رفع آخر القيود على دخول اليهود إلى فلسطين.

ثانياً- دوره في الحياة السياسية 1922- 1947م.

ليس من الإنصاف إذا صنفنا فترة بداية القرن العشرين من غير وجود الشخصية الوطنية الفلسطينية، فقد ارتبطت ظاهرة تبلور هذه الشخصية بامتداد شخصية نهاية القرن التاسع عشر، والتي كان اتجاهها مقاومة الفكر الاستيطاني الصهيوني، وذلك رغم غياب الوحدة السياسية والإدارية للمناطق التي ستتشكل منها فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، وبرغم تأثر هذه الشخصية الوطنية الفلسطينية بالفكر السياسي الذي عمَّ الولايات السورية فقد حافظت على فكرة سياسية فلسطينية مميزة.

إن حياة أحمد حلمي عبد الباقي في العقدين الأولين من القرن العشرين وتنقله في إدارات مختلفة لمناطق وولايات عربية مجاورة عديدة، ليؤكد أنه واحد من الفلسطينيين الذين شاركوا في النشاط الرسمي لإدارات هذه الولايات، وكذلك مشاركتهم في تأسيس مختلف الأحزاب والجمعيات السرية العربية، لكن ذلك لم يمنع هذه الشخصيات ومنها أحمد حلمي عبد الباقي في طبع تفكيرهم ووجدانهم في إطار الشعور بالانتماء القومي الفلسطيني، والوعي لما يتهدد فلسطين من المشروع الصهيوني خاصة الهجرة اليهودية وانتقال الأراضي إلى اليهود.

وبالرغم من أن الاحتلال البريطاني لفلسطين في نهاية 1917م، والذي قام فيما بعد بتعيين المندوب السامي البريطاني الأول هربرت صموئيل[*]، فإن المصادقة على مشروع صك الانتداب والشروع بتنفيذه في أقل من شهرين من عام 1922م(جامعة الدول العربية،123/1)،كان بمثابة حسم للفكر السياسي الذي حملته النُخبة، والتي كان أحمد حلمي عبد الباقي واحداً منهم، هذا الفكر الذي لم يكن بإمكانه في تلك المرحلة التي سبقت هذا الانتداب أن يذهب إلى حد أبعد من إبراز بُعد خاص وطني للحركة العربية في فلسطين، والتشديد على أهمية الاعتماد على نفسها في مواجهة الخطر الذي هدد فلسطين خاصة بعد وعد بلفور 1917م.

---

[*] **التذكرة الحمراء Red Slip:** هو تصريح بلون أحمر كانت تصدره إدارات الدولة العثمانية، وبموجبه يُسمح لحامله من اليهود بدخول فلسطين بدون التأمين المالي البالغ (50) ليرة عثمانية كضمان للمغادرة بعد ثلاثة أشهر، وبموجب التذكرة الحمراء يكتفي بأن يسلم اليهودي أوراقه عند دخول فلسطين ويأخذها عند الخروج، وتكمن أهمية هذا الإجراء أنه سَهّل ولو قليلاً دخول اليهود لفلسطين. للمزيد انظر: (حلاق،171،1990).

[*] **هربرت صموئيل:** سياسي بريطاني يهودي، وأول مندوب سامي بريطاني في فلسطين، ولد لعائلة يهودية أرثوذكسية في بريطانيا 1870م، وقد كان في البداية معاديا لفكرة الصهيونية كحل لقضية اليهود، إلا أنه عاد وأصبح من المؤيدين لذلك، وقد كان له دور ريادي في تسهيل الهجرة اليهودية وانتقال الأراضي في فلسطين، أصبح فيما بعد رئيسا لحزب سياسي بريطاني (ليبرالي) وكان من المؤيدين للمشروع الصهيوني في فلسطين. للمزيد انظر: (Wasserstein,1992, 23).

ولم يكن صك الانتداب 1922م الحدث الوحيد الذي هزَّ مشاعر النُخبة الفلسطينية، بل سبقه الكتاب الأبيض 1922م،(الوثائق الرئيسية،118/1)،ليضعهم أمام مسؤولياتهم، وعلى الأقل إبراز موقفهم منه، ليُسجل التاريخ أن الشعب الفلسطيني كان له ردة فعل على هذين الحدثين، ويمكن فهم موقف هذه القيادات والتي كان أحمد حلمي عبد الباقي يميل إلى أحد اتجاهين، الأول: أعطى تقريراً بأن العرب الفلسطينيين برفضهم لفكرة المجلس التشريعي الواردة في الكتاب الأبيض 1922م قد حرموا أنفسهم من أداء مهمة كان في وسعهم استخدامها في نضالهم للحفاظ على مصالحهم، وعرقلة بناء الوطن القومي اليهودي، والحد من هجرة اليهود إلى فلسطين. وكان عوني عبد الهادي يتزعم هذه الفكرة ومعه جماعة من الوطنيين الفلسطينيين(الشريف،38،1995).

من المستبعد أن يكون أحمد حلمي عبد الباقي من هذا الاتجاه، ومن الطبيعي الافتراض بأنه كان من الاتجاه الثاني الذين عدوا أن قبول مشاريع بريطانيا في فلسطين سيضعف حركة مقاومة المشروع الصهيوني، بل إنه تسليم بقبول وعد بلفور، أو حتى السياسة العامة للسلطات البريطانية في فلسطين، ويمكن فهم ذلك من خلال تفسير سلوك أحمد حلمي عبد الباقي في المناطق العربية قبل فترة احتلال فلسطين، وأنه لم يكن في فلسطين، بل كان يعمل في المحافل المعادية لبريطانيا.

ولم ينفصل تفكير أحمد حلمي عبد الباقي عن القضايا العربية خاصة سوريا؛ لما كانت تمثله من مكانة للوطنيين العرب، فبمجرد ابتعاده عن المنصب الوزاري في حكومات الإمارة الأردنية توجه بكل طاقاته وإمكانياته لدعم هذه القضايا، فعندما تصاعدت الثورة في سوريا ضد المحتل كان أحمد حلمي عبد الباقي أحد مؤسسي اللجنة المركزية لإغاثة منكوبي سوريا عام 1925م والتي ترأسها الحاج أمين الحسيني، وكانت هذه اللجنة ترفع شعاراً أنها لجنة معونة خيرية، بينما كانت في الحقيقة تقوم بتهريب السلاح للثوار في سوريا(الحسيني،216،1999)، والملاحظ أنه كان يعمل في ذلك الوقت في منصب مدير الأوقاف في فلسطين، ولا غرابة في ذلك فلم يكن من يشغل هذا المنصب له أي شكل من أشكال الصداقة مع السلطات البريطانية.

دوره الاقتصادي والاجتماعي:

مثّلت خبرة أحمد حلمي عبد الباقي في العمل الإداري بالمؤسسات والوزارات في المناطق العربية المجاورة مقوماً أساسياً ودافعاً للجانب الاقتصادي في الأعمال السياسية، ولم لا والرجل كان مقتنعاً بأن العامل الاقتصادي يمكن أن يكون له تأثير في مقاومة المشروع الصهيوني، وبالذات إجراءات سلطات الانتداب خاصة في موضوع نقل الأراضي إلى اليهود ودعم الفلاح الفلسطيني.

ويعد أحمد حلمي عبد الباقي المؤسس الحقيقي لفندق بالاس الكبير في القدس، وهذا في السنوات الأولى التي عاد فيها إلى فلسطين(العودات،413،1976)، لكن الجهد الاقتصادي المهم الذي قام به هو مشاركة جهد عبد الحميد شومان في تأسيس البنك العربي عام 1930م، بل إنه كان

اليد اليُمنى لهذا الأخير في جهود التأسيس، وكان يوزع وقته وجهده بين منصبه في الأوقاف الإسلامية وفي المجلس الإسلامي الأعلى وبين العمل على ترسيخ أقدام البنك العربي، خاصة في الفترة التي كان مؤسس البنك العربي عبد الحميد شومان في مهجره بالولايات المتحدة الأمريكية قبل أن يعود ويستقر في فلسطين(الحوت،1987، 236)، ومن المؤكد أن نجاح بنك بهذا المستوى يعود إلى تأسيس سليم، خاصة في مواجهة البنوك الصهيونية الكبيرة الشهيرة،وبالذات التي تأسست في السنوات الأولى للانتداب.

ليس هناك ما يؤكد أسباب ترك أحمد حلمي عبد الباقي لإدارة البنك العربي وقيامه بتأسيس البنك الزراعي عام 1935م، الذي كان يعد موازياً للبنك العربي، وكان هدفه مواجهة البنوك الصهيونية التي نشطت بالعمل في فلسطين، ثم قام بتطويره إلى ما سُمي بصندوق الأمة، وفي عام 1940م طوره إلى بنك الأمة العربية، وكان هدف هذا البنك توفير القروض للفلاحين الفلسطينيين؛ للحفاظ على الأرض العربية التي كانت تتعرض للاستيلاء والانتقال إلى اليهود بالتعاون مع حكومة فلسطين البريطانية(الحوت،239،1987).

ويمكن هنا الاستدلال على أن اسم صندوق الأمة كان في فترة الحياة السياسية التي نشطت وشجعتها بريطانيا للحد من العمل المسلح الذي بدأ ينشط في السنوات التي أعقبت هبّة البراق، وكذلك فإن تطويره إلى بنك الأمة العربية لإعطائه صبغة عربية، وأن الخطاب الوطني الفلسطيني بعد هبّة البراق كان محاولة لجذب الدعم العربي والإسلامي لمقاومة المشروع الصهيوني، والتركيز على موضوع القدس، وهذا ما وجد تعبيراً له في المؤتمرات الإسلامية التي عقدت عقب هبّة البراق.

وكانت أفكار أحمد حلمي عبد الباقي تتركز حول التطوير الاقتصادي للقدس، فقد شغل فترة من الزمن مديراً للغرفة التجارية الصناعية الزراعية بالقدس(العودات،414،1976)، ويبدو أن هذه المؤسسة لم تكن ربحية، إضافة إلى أنها كانت المؤسسة العربية التي تشرف على تزكية المنتج الفلسطيني أمام المستوردين من العرب والأوروبيين، بل إن عدم وجود غرف تجارية في بعض المدن المجاورة للقدس يساعد على الافتراض بأن غرفة تجارة القدس كانت تشرف على هذه المدن المجاورة، وأيضاً من الممكن أنه استغل هذا المنصب لرعاية العمل السياسي، كونه لم يكن رئيساً لأي من الأحزاب العربية التي نشطت في تلك الفترة.

إن خبرة أحمد حلمي عبد الباقي الاقتصادية أهّلته ليكون عضواً في اللجنة الاقتصادية للجامعة العربية عقب إنشائها، بل إن محاضر هذه اللجنة تثبت أنه كان فعّالاً فيها من خلال تقديم مقترحات تخدم العرب في فلسطين، ومشاركته في لجان فرعية كان يتم تشكيلها من قِبل اللجنة في مناطق عربية أخرى(جامعة الدول العربية،174)،وأن هذا يؤكد ثقة الخبراء الاقتصاديين العرب الممثلين عن الدول العربية بشخصية أحمد حلمي عبد الباقي، وليس من المؤكد أنه كان ممثلاً لفلسطين في هذه

اللجنة، حتى ولو كان كذلك فهذا يعكس ثقة الحركة الوطنية الفلسطينية به لتمثيل فلسطين على أنه الأكثر خبرة اقتصادية بين زعماء هذه الحركة.

وكان لأحمد حلمي عبد الباقي نشاطٌ اجتماعيٌّ وبالذات في القدس، كتأسيس معهد أبناء الأمة العربية لإيواء الأيتام من أبناء شهداء فلسطين، والجمعية الصلاحية بالقدس، أو على سبيل المثال كان له دور في إغاثة أهالي شهداء مجزرة دير ياسين، فعندما قدَّم الملك عبد الله خمسمائة جنيه للأرامل الناجين من المجزرة قدّم أحمد حلمي عبد الباقي مبلغ ألف جنيه من حساب بنك الأمة العربية، إضافة إلى مساعدة قدّمها من اللجنة القومية بالقدس التي كان عضواً بارزاً في إدارتها(العارف،1978، 174/3)، وهنا يلاحظ أن الأعمال الخيرية كانت مرتبطة إلى حدٍ ما بإدارته لبعض المؤسسات الاقتصادية خاصة البنوك.

دوره في ثورة 1936-1939م:

على الرغم من أن ثورة 1936م ليست واقعة في المجال الموضوعي للدراسة ، فإن دور أحمد حلمي عبد الباقي فيها كان مميزاً من حيث دوره في النخبة الفلسطينية في الفترة التي سبقت الثورة، أو أثناء الثورة، أو حتى فيما نتج عنها.

لقد كان أحمد حلمي عبد الباقي يتمتع بشخصية مميزة في الفترة التي سبقت ثورة 1936م، حيث إنه لم يكن قائداً أو رئيساً لأي حزب فلسطيني لتحفّظه على أنشطتها في تلك الفترة، وخاصة مهادنتهم لسلطة الانتداب، وكان يحمل وجهة نظر خاصة، مما جعله يمثل رقماً رئيساً في الحراك القيادي الذي أراد استغلال النقمة الشعبيةعلى الأوضاع السائدة في مطلع عام 1933م، حيث كان من أصحاب فكرة عقد اجتماع لقادة هذه الأحزاب في القدس من أجل التباحث في المشكلتين الرئيستين المعروفتين وهما: الهجرة اليهودية، وبيع الأراضي، حيث كان يُطلق عليه عند تشكيل أي لجنة قيادية يكون عضواً فيها بالعضو المستقل(الحوت،283،1987).

صحيح أن علاقة أحمد حلمي عبد الباقي بالحاج أمين الحسيني قد عززت دوره في استمرارية وجوده في الهيئات القيادية للشعب الفلسطيني، إلا أن ذلك لا يتنافى مع تمتع الرجل برأي مميز مؤثر، وإلا فما السبب في قربه من الحاج الحسيني؟ بل إننا لا نبالغ إذا ذكرنا أن الدول العربية كانت تدرك أن أحمد حلمي عبد الباقي يمكن أن ينوب عن الحاج الحسيني، وهذا ما اتضح عندما طلب وزير الخارجية العراقي من الحكومة البريطانية دعوة الوفد الفلسطيني برئاسة الحسيني، وإذا رفضت هذه الحكومة مشاركته، فإن عوني عبد الهادي وأحمد حلمي عبد الباقي يمكن أن يؤديا الدور نفسه، وهذا كان بعلم الحاج الحسيني نفسه وموافقتة (أبو شقرا،125،1999).

ويجب عدم المبالغة في وصف قيادة الأحزاب والنُخب الفلسطينية في السنتين التين سبقتا الثورة، فالحقيقة أنه لم يكن في ذلك الوقت أي إطار قيادي موحد رغم الأحداث الجسام، وذلك منذ

وفاة موسى كاظم الحسيني في مطلع 1934م، حيث انحلت اللجنة التنفيذية،وغدا الحاج أمين الحسيني زعيم فلسطين الأول بلا منازع،ويبدو أن الأمر يعود إلى ماله من منزِله موروثة دينية وقبلية، إضافة إلى مناصبه الرسمية منذ فرض الانتداب على فلسطين، وإن توضيح هذا الأمر يسهل وييسر معرفة دور أحمد حلمي عبد الباقي الذي ارتبط بالحاج الحسيني خلال الثورة، وأن الأخير اعتمد عليه في موضوع توفير المال وتوزيعه.

لقد أصبح أحمد حلمي عبد الباقي مع منتصف الثلاثينيات من أصحاب المناصب الرسمية في حكومة الانتداب، وهذا ليس من باب المبالغة أكثر منها للحقيقة،شأنه في ذلك شأن الحاج أمين الحسيني، ولأن المؤرخين اليهود ركزوا على إبراز هذا الأمر، ووصفوا بإسهاب كيف أن القيادة الفلسطينية التي كان يقودها الحسيني والمرتبطة مع بريطانيا كانت في صراع مع فئة أكثر ارتباطاً مع بريطانيا، وهي بزعامة عمدة القدس السابق راغب النشاشيبي(روجان وشليم،32،1984)، وهذا يقود للتأكيد على أن تفجر الثورة لم يكن بنداء من هذه القيادات، إنما كان من قيادات شابة محلية.

وتُجمع المصادر التاريخية على دور أحمد حلمي عبد الباقي في تشكيل اللجنة العربية العليا التي قادت الثورة، فيشهد على ذلك أن أول اجتماع عقده زعماء الأحزاب والنخبة المهمون في فلسطين بعد احتقان الأمور كان في مكتب أحمد حلمي عبد الباقي في المقر الرئيس للبنك العربي بالقدس، وأن ذلك المنشور التاريخي الذي حمل دعوة وتوقيعهم وإجماعهم هذه القيادة من زعماء فلسطين تمت صياغته في مكتبه، وأن البيان تضمن توقيع كلٍ من:(الشقيري،207،1979)(أكرم زعيتر- أحمد حلمي عبد الباقي- عبد اللطيف صلاح- حكمت المصري- واصف كمال- عوني عبد الهادي- محمد عزة دروزة- عجاج نويهض)، ويتضح من الأسماء أن غالبيتهم ليسوا ببعيدين عن دائرة الحاج أمين الحسيني.

ويمكن لنا إجمال دور أحمد حلمي عبد الباقي في تشكيل اللجنة العربية العليا بأن الجميع قَبِل أن يكون الاجتماع في مكتبه، ولم يكن في مكتب أي حزب، ومعنى ذلك أنه يمثل قاسماً مشتركاً لهذه الأحزاب، كذلك فإن عبارات وحدة الصف الفلسطيني وتوحيد القوى والأحزاب طغت على أحاديث أعضاء هذه القيادة خاصة أحمد حلمي عبد الباقي، وأنه كان يدعم تمثيل المسيحيين الأرثوذكس والكاثوليك في اللجنة، وكان له ما أراد، حيث كان فيها عضوان هما:(يعقوب فراج عن الأرثوذكس، وألفرد روك عن الكاثوليك)(Yahwshaa Porath 132،1974).

ويُلاحظ أنه لم تتحدث المصادر التاريخية عن سفر أحمد حلمي عبد الباقي مع بقية اللجنة الذين توزعوا في الدول العربية، ما يعني أنه بقي في فلسطين وحده من اللجنة، وهذا يجعل الافتراض بأهميته لدى رئيس اللجنة، وربما ليقوم بالتنسيق بين قيادات الثورة.

لقد كان لأحمد حلمي عبد الباقي دوره وثقله في اللجنة العربية العليا، والذي يتسم بإحداث الوفاق خاصة بين جناحي رئيس اللجنة الحاج أمين الحسيني وبين السيد راغب النشاشيبي، ولولا الوساطة الخاصة من الأمير عبد الله بن سعود لكانت كفيلة بانفراط اللجنة في أي لحظة، ووصل الأمر أنه بعد خمسة أشهر من الإضراب هدد السيد النشاشيبي بفك الإضراب، وأجرى اتصالات دون علم الشيخ الحسيني مع الأمير عبد الله، وكان قد سبق ذلك الاجتماع الذي كان في نهاية أغسطس 1936م للجنة مع الأمير، واتخذ النشاشيبي فيه موقفاً مؤيداً لرأي الأمير بفك الإضراب، وعارض ذلك الشيخ الحسيني مشترطاً على الأمير موافقة بريطانيا على مطالب الأمة، وهنا تجلّى موقف أحمد حلمي عبد الباقي المميز في ذهابه إلى بيت النشاشيبي وإعادة اللحمة للجنة(زعيتر،17،1982)، ولا يمكن حقن خلاف بين الطرفين اللذين ورثا خلافاً حاداً بينهما خاصة في العلاقة مع سلطات الانتداب إلا من خلال شخصية تملك قدرات هائلة كشخصية أحمد حلمي عبد الباقي.

ولم يكن هناك اتفاق أو إجماع بين أعضاء اللجنة العربية العليا على تفاصيل وقف الإضراب، وقد كان جزء كبير من أعضاء اللجنة وخاصة جماعة السيد راغب النشاشيبي وبدعم من الأمراء العرب ومن بريطانيا يعدون أن وقف الإضراب هو وقف تام للثورة، والتحول والانتظار لما سيسفر عن اللجنة الملكية البريطانية، أما رئيس اللجنة ومعه عدد من الأعضاء وعلى رأسهم أحمد حلمي عبد الباقي فقد عدوا وقف الإضراب والثورة ما هو إلا هدنة مسلحة، لذلك دعموا تجمعات الثوار والحفاظ على أسلحتهم، واستمروا في تزويدهم بالمال(أبو شقرا،53،1999)،وهذا ما وجد تفسيره بأن الخطوات التصعيدية من قِبل بريطانيا كانت مركّزة أيضاً على المقربين من الحاج أمين الحسيني.

إن ضبابية عمل لجنة بِل الملكية، وعدم وجود ضمانات، وعوامل أخرى جعلت الأعمال العسكرية تستمر في فلسطين من قِبل الثوار، وإنني أرى أنه لم تكن هناك قيادة تستطيع إيقاف أنشطة الثوار بشكل فوري؛ لأن الثوار لم يكونوا يتبعون جهة بعينها، وهذا ما يفسره قيام الثوار بقتل الجنرال البريطاني أندروز(*)، الأمر الذي جعل بريطانيا تحل اللجنة العربية العليا واللجان القومية، وعزلت الحاج الحسيني من جميع مناصبه في المجلس الإسلامي الأعلى (منصب رسمي)، وقد تعرض أحمد حلمي عبد الباقي للاعتقال بالقدس هو وعدد من أعضاء اللجنة غالبيتهم الساحقة من أنصار الحسيني، وتم نقلهم إلى جزيرة سيشل(عبد الهادي،227،1998)، ويبدو هنا أن الأمر كان متوقعاً؛

(*)الجنرال أندروز: هو شخصية بريطانية،حيث عمل حاكم لواء الجليل فترة الثورة الفلسطينية 1936م، وقد كان له دور في كثير من أعمال القمع ضد الثوار، وقد تم اغتياله في 1937/9/26م على يد جماعة عز الدين القسام كأول اغتيال لشخصية كبيرة فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وقد ترك ردة فعل عنيفة من قبل السلطات، وعدته إعلان عداء من قِبل الثوار ضد بريطانيا، للمزيد انظر: (خليفة،217،1989).

نظراً إلى موقف هؤلاء الأعضاء من قرار فك الإضراب، ومن التعاون مع لجنة بِل، ومن أعمال الثوار ضد بريطانيا.

لقد ظلت تهمة علاقة الحاج أمين الحسيني وأعوانه مع البريطانيين تلاحقهم، حتى إن خصوم الحسيني لم يغضبوا لخلعه من مناصبه الرسمية، ولا غرابة في إعراب أحدهم وهو أحمد الشقيري عن سروره لقرار بريطانيا ضد الحسيني وعبد الباقي، لكنه يعلل ذلك بـ "أن القضية الوطنية ستجد قائداً متحرراً من ارتباطه بالحكومة البريطانية، ويقودها من مكتبه الرسمي بالمجلس الإسلامي الأعلى"(الشقيري،224،1979).

موقفه من الكتاب الأبيض 1939م:

مثّلت توصيات لجنة بِل الملكية أول مشروع يحمل فكرة التقسيم بهذه التفاصيل(*)، لكن لرفض الأطراف لها ولأسباب أخرى أعلنت الحكومة البريطانية في 1938/11/9م عدولها عن مشروع التقسيم الوارد في توصيات اللجنة، وبديلاً عن ذلك وجهت دعوة لبعض الدول العربية لحضور مباحثات في لندن، وبقيت مسألة التمثيل الفلسطيني مشكلة لها، فهذه المرة لا تريد الحاج أمين الحسيني، ولا كل فريقه، لكن لم يكن هناك بديل ناجح حقيقي، فاشترطت اللجنة العربية العليا قبولها الدعوة بإتاحة الحرية لها لاختيار ممثلي الشعب الفلسطيني، ومن المؤكد أن يكون مبعدو سيشل على رأس هذا التمثيل، وعليه فقد أطلق سراحهم، ومن ضمنهم أحمد حلمي عبد الباقي(أبو شقرا،128،1999)، ويبدو أن بريطانيا ركزت على شخصيتين هما: عوني عبد الهادي، وأحمد حلمي عبد الباقي؛ ربما ليكونا بديلاً عن الحاج أمين الحسيني، وهما من المقربين له، وفي الوقت نفسه يحملون مواقف أكثر ليونة منه.

لقد قررت اللجنة إبقاء رئاسة الوفد الذي سيشمل الفلسطينيين في المفاوضات للحاج أمين الحسيني، وعضوية عبد الهادي وعبد الباقي في الوفد، إضافة إلى شخصيات من أحزاب أخرى وعلى رأسهم جمال الحسيني الذي وكّله الحاج أمين الحسيني لينوب عنه، وبرغم الخلاف الفلسطيني فقد كان لعبد الباقي دور في الإجماع والاتفاق على أعضاء الوفد الذي ضم مختلف الأحزاب تقريباً، وقد بقى في نفس توجه الحاج أمين الحسيني عند اعتذار الأخير عن السفر إلى لندن، اعتذر عبد الباقي أيضاً(الحسيني،275،1999)، ويبدو أن اعتذار الحسيني عن المشاركة في المفاوضات جاء ربما عن صفقة يكون بموجبها رئيساً للوفد "وهذا كان غير مقبول لبريطانيا" مقابل اعتذاره عن المشاركة

(*)تقرير لجنة بل: وتعرف أيضاً باسم اللجنة الملكية لفلسطين،حيث تم إرسالها عقب نشوب الثورة العربية 1936م إلى فلسطين للتحقيق في الأحداث والأوضاع في فلسطين والاقتراح تغييرات على الانتداب البريطاني في فلسطين، وقد ترأس اللجنة الأميرال بل الذي وصل إلى فلسطين في نوفمبر 1936م، ونشر تقرير اللجنة في 1937/7/8م وما تضمنه هو فكرة التقسيم وتحديد أعداد المهاجرين، للمزيد عن التقرير انظر:(جامعة الدول العربية،1957، 152).

رغم أنه رئيس الوفد، ومن الممكن أن عدم مشاركة أمين الحسيني وبعض الزعماء الرئيسين كان سبباً في فشل المفاوضات في مؤتمر لندن وإن لم يكن السبب الرئيس في ذلك.

وفي 1939/5/17م أي بعد بضعة أشهر من فشل مؤتمر لندن، أصدرت بريطانيا ما يسمى بالكتاب الأبيض(*)، وقد كانت المعضلة في الموقف الفلسطيني من حيث إنه لم يكن هناك إجماع كامل بين القيادات والزعامات الفلسطينية على رفضه أو قبوله، وصحيح أن الاتجاه الأكبر هو الحاج أمين الحسيني والعدد الأكبر من الأحزاب قد رفضوا الكتاب الأبيض، وعبروا عن رفضهم له لأسباب عديدة، لكن حزب الدفاع الذي كان يرأسه راغب النشاشيبي وفي مؤتمر حضره (1400) شخص أعلنوا قبولهم بالتعاون مع بريطانيا على أساس سياسة الكتاب الأبيض بدون تحفظ(أبو شقرا،143،1999)، ويبدو أن ذلك كان بتحريض من الأمير عبد الله، إضافة إلى الخلاف العميق في المواقف بين الطرفين.

إن المشكلة الأكبر كانت في أن ممن حول الحاج أمين الحسيني وأقربهم قد عارضوا هذه المرة موقفه الحاسم من الكتاب الأبيض، وعلى رأسهم عوني عبد الهادي وأحمد حلمي عبد الباقي وآخرون، حيث إنهم تغيبوا عن الاجتماع الذي أصدر بيان الرفض الأول في 1939/5/18م، كذلك لم يكن اسمهم في توقيعات البيان الرسمي للجنة العربية العليا الذي صدر في 1939/5/30م، وكذلك لم يكن هذه المرة ضمن الوفد الذي أرسله الحاج أمين الحسيني برئاسة عزت طنوس للاجتماع بوزير المستعمرات آنذاك(Mattar Philip، 124،1981)، وهذا يثبت تماماً أن أحمد حلمي عبد الباقي برغم انتمائه إلى فريق الحاج أمين الحسيني الذي تزعم رفض الكتاب الأبيض 1939م فإنه كان مؤيداً وعلى الأقل للتعامل بإيجابية مع البريطانيين، وبالتالي كان بعده ولو مرجعياً مع الحاج أمين الحسيني.

إن المتطلع على مواقف الزعامات الفلسطينية يستنتج أن أحمد حلمي عبد الباقي كان من الذين برروا خطأ الفريقين اللذين حكما فيها على الكتاب الأبيض، وقد بنيَ حكمه على مقاييس واقعية، خاصة وأن الوضع الفلسطيني كان يتسم بالصعوبة في منتصف 1939م، وأن عبد الباقي أصبح في صف المؤمنين بالمرحلية في إنجاز الأهداف الاستراتيجية.

لقد مثّل الانقسام السياسي الفلسطيني عاملاً سلبياً آخر يضاف إلى الحالة الفلسطينية التي كانت تزداد سوءاً بعد الكتاب الأبيض، والموقف الفلسطيني غير الموحد منه، وهنا يبرز دور

(*)الكتاب الأبيض 1939م، ويسمى أيضاً بكتاب ماكدونالد الأبيض، وهو عبارة عن بيان الخطة السياسية البريطانية في فلسطين، وأهم ما تضمنه الموقف من إنهاء الانتداب، وانتقال الأراضي والهجرة اليهودية لفلسطين،للمزيد انظر :(جريس،225،1986).

المستقلين الذين يحاولون تقريب وجهات النظر بين الفرقاء المنقسمين، فقد أصبح الحاج أمين الحسيني ومن تبقى معه من اللجنة العربية العليا يتواصلون بالعالم على أنهم الممثلون للشعب العربي في فلسطين، في حين بقي راغب النشاشيبي ومعه عدد من ممثلي الأحزاب يمارسون الدور نفسه.

وكان أحمد حلمي عبد الباقي يلعب دوراً مهماً في جهود إنهاء الانقسام، ويمكن فهم ذلك من خلال الاجتماع الذي عقد في بيته في خريف عام 1939م، وشارك فيه عدد لا يستهان به من القيادات المستقلة، ومنهم من انتقد موقف الحاج أمين الحسيني عقب الكتاب الأبيض، وناقش المجتمعون موضوعاً واحداً فقط هو تمثيل عرب فلسطين في اجتماعات الزعماء العرب في الإسكندرية، وكان الجميع يشكك في إمكانية اختيار ممثلين لهذا الاجتماع في غياب الحاج أمين الحسيني، إلا أن أحمد عبد الباقي كان صاحب المخرج في ذلك بالقول: "إن تشكيل وفد يمثل عرب فلسطين في اجتماعات الإسكندرية لا يعد تشكيلاً لقيادة فلسطينية بديلة"(الغوري،1973/2،118)، وهذا يضع الرجل في موقف معلن صريح بأنه لم يكن في طرف من أطراف التمثيل الفلسطيني، وهذا سيبني له مستقبلاً، وبعد سنوات عندما سيكون الشخص المفضل لدى كثير من الزعماء العرب لتمثيل الفلسطينيين.

لذا يمكن القول: إنه كان لأحمد حلمي عبد الباقي دور مهم في قضية التمثيل الفلسطيني عقب إنشاء جامعة الدول العربية، فقبيل المؤتمر العربي في بلودان عام 1946م عقد مؤتمر سياسي في القدس حضره تقريباً جميع الأحزاب والزعامات باستثناء فريق الحاج أمين الحسيني الذي بقيَ يتشبث باللجنة العربية العليا التي عملياً انسحب منها غالبية أعضائها، لكن هذه المرة كان في هذا المؤتمر عدد من أنصاره، ومن المقربين سابقاً وعلى رأسهم عوني عبد الهادي وأحمد حلمي عبد الباقي، ونتج عن هذا المؤتمر تشكيل الجبهة العربية العليا وذلك في 1946/6/2م ، ومن المؤكد أن أحمد حلمي عبد الباقي سيكون واحداً من سبعة هم قيادة هذه الجبهة، وسرعان ما أرسلت الأطراف الأخرى لإعلامها بتمثيلها لعرب فلسطين(العارف،1978،1/44)، إذن يلاحظ هنا أن طرفي فلسطين يمثلان عرب فلسطين، وأن أحمد حلمي عبد الباقي تطور دوره ليكون في أحد هذه الأطراف.

لقد أفلح العرب المجتمعون في بلودان في جمع الفرقاء الفلسطينيين (اللجنة العربية العليا – الجبهة العربية العليا)؛ وذلك لاختيار فريق مشترك يمثل عرب فلسطين سواءً في اجتماعات الجامعة العربية، أو أي اجتماعات دولية، ولم يكن من السهل أن يتفق هؤلاء الفرقاء على مسألة التمثيل، فأجمعوا على ترك الأمر وإعادته إلى اللجنة التي أفرزتها القمة العربية لتختار من يمثل الفلسطينيين، وفعلاً أعلنت هذه اللجنة وباسم الجامعة العربية عن إلغاء اللجنة العربية العليا (التي قادت ثورة 1936–1939م)، وكذلك إلغاء الجبهة العربية العليا التي تشكلت للتو، وتشكيل قيادة جديدة وهي الهيئة العربية العليا تمثل عرب فلسطين، وتتكون من الحاج أمين الحسيني رئيساً،

ويكون أحمد حلمي عبد الباقي عضواً فيها(العارف،1،44/1978)، وبالتالي يكون عبد الباقي قد حافظ على وجوده في أكبر ثلاث هيئات مثلت عرب فلسطين في سنوات 1936-1946م.

دوره في مقاومة بيع الأراضي لليهود:

يعد موضوع الاستيطان بمثابة رحم الحركة الصهيونية ومشروعها، وأن هذا الاستيطان الكولينالي القائم على أساس الإزاحة والإحلال يلزمه الحصول على أراضٍ لإقامة هذا النشاط الاستيطاني وإسكان المهاجرين اليهود، ولا نبالغ إن عددنا أن السواد الأعظم من النشاط الصهيوني فترة الانتداب البريطاني على فلسطين كان معناه الهجرة وانتقال الأراضي، وإن لم يخل مشروع، أو تقرير لجنة، أو توصيات مندوبٍ سامٍ من هاتين القضيتين، وبالتالي كانت مطالبات القيادات العربية في فلسطين ومذكراتها وبياناتها تركز على هاتين القضيتين.

ولا غرابة إذا افترضنا أن أحمد حلمي عبد الباقي كان له دور مهم في مقاومة عمليات بيع الأراضي لليهود؛ وذلك لعدة أسباب أهمها: أنه كان عضواً في غالبية الهيئات القيادية العربية في فلسطين فترة الانتداب البريطاني خاصة اللجنة العربية العليا، والجبهة العربية العليا، والهيئة العربية العليا، حيث كان موضوع مقاومة انتقال الأراضي لليهود من أهم أنشطة هذه اللجان، إضافة إلى أن الرجل كان مسئولاً عن أكثر من مؤسسة اقتصادية يعد موضوع مساندة الفلاح الفلسطيني جزءاً من عملها.

فعلى سبيل المثال: عندما صاغ أحمد حلمي عبد الباقي بيان ثورة 1936م لم ينسَ أن يركز على موضوع مقاومة انتقال الأراضي كمطلب من مطالب الثورة، إضافة إلى الأعمال التي كان يقوم بها الثوار عبر قادة فصائل الثورة، والذين كان معظمهم يتبع قيادة الثورة (اللجنة العربية العليا)، فقد كان الثوار يحاسبون بائعي الأراضي وسماسرتها، وأحياناً يصل الأمر إلى القتل، وقد حاول المؤرخون اليهود إلصاق شبهة أن قادة اللجنة العربية العليا وأقرباءهم كانوا معفيين من هذه العقوبات في بيع الأراضي(أفنيري،175،1986)، ولأن أحمد حلمي عبد الباقي لم يكن أصلاً من الملاك للأراضي، ولا ينتمي إلى عائلة كبيرة كعائلة رئيس اللجنة العربية العليا الحاج أمين الحسيني أو لراغب النشاشيبي على سبيل المثال، فهو إذن خارج دائرة الشبهة، حيث لم تتضمن كتب المؤرخين اليهود اسمه من ضمن من حاولوا إلصاق هذه التهمة بهم.

لقد حاول أحمد حلمي عبد الباقي المشاركة في موضوع مقاومة انتقال الأراضي من خلال حتى مناصبه الرسمية كمدير للأوقاف، حيث كان ينسق مع الزعامات الأخرى في هذا الموضوع، ويحاول إصدار قرارات كانت سلطات الانتداب تتبناها في البداية أو حتى عام 1936م، وأن الحاج أمين الحسيني كان يحيل إليه كافة قضايا الأراضي، فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد تلقى وثيقة على شكل رسالة من مأمور أوقاف اللواء الشمالي رشيد الحاج إبراهيم عن بيع أراضي قرية غابة

الجركس عام 1936م، وذلك عبر دائرة أوقاف حيفا،والذي بدوره كان ينقلها إلى سلطة الانتداب(البديري 176،1998)، بغض النظر عن أنه استطاع تغيير واقع أو لا، والهدف هنا هو إبراز دوره.

لقد كان الحاج أمين الحسيني يدرك أن خير من يعالج قضايا الأراضي هو أحمد حلمي عبد الباقي، وليس أدل على ذلك الشكوى التي قدمها الحاج الحسيني بنفسه إلى عبد الباقي بصفته مديراً للأوقاف، ومثال ذلك إحالة الحسيني لعبد الباقي قضية محاولة اليهود الاستيلاء على الأراضي الواقعة حول قبة راحيل (كما يسميها اليهود) وهو مسجد بلال بن رباح جنوب بيت لحم عام 1936م (جمعية الدراسات العربية،وثيقة مؤرخة 1933)، وهذا يدل على الثقة التي كان يوليها الحسيني لعبد الباقي في موضوع الدفاع عن الأراضي وحمايتها من البيع. ويمكن الافتراض هنا أن مجال عمل عبد الباقي واهتمامه وعلاقاته بالمؤسسات الاقتصادية كالبنك العربي وصندوق الأمة وغيرها شكلت دافعاً للحاج الحسيني لهذه الثقة.

وكان أسلوب اجتماع بعض الزعامات مع مخاتير القرى والبلدات، والتباحث معهم حول الأساليب المناسبة للدفاع عن أراضي بلدتهم أو قريتهم من أهم الأساليب التي انتهجتها الزعامات والهيئات القيادية العربية في فلسطين، وقد كان أحمد حلمي عبد الباقي ليس فقط كعضو في هذه الهيئات إنما كناشط ميداني، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال مشكلة أراضي قرية بيت جبرين عام 1936م، والتي نجح فيها بعض السماسرة بعمل عقود بيع مع بعض رجال من القرية على شراء ألف دونمٍ، بينما في الحقيقة وحسب الأوراق الثبوتية لم يكن البائعون يمتلكون أكثر من مائتي دونمٍ، حيث كان لأحمد حلمي عبد الباقي جهدٌ مميزٌ تمثل في تزعمه لوفد وبعلم من الحاج أمين الحسيني بزيارة القرية والاجتماع مع أعيانها، وأعلن عن تسهيلات مالية سيوفرها للفلاحين ليوفوا ما عليهم من التزامات مالية وتبقى الأرض، وقد ثبت أن إجراءه أبطل الصفقة بالفعل (ZviElpeleg،91،1993)، ومن المعروف أن هذه المنطقة مهمة بالنسبة إلى اليهود، وهي منطقة استراتيجية بين أكبر تجمعين لليهود (القدس وتل الربيع).

ثالثاً- دوره في أحداث النكبة وحكومة عموم فلسطين:

مثلت أحداث النكبة 1948م منعطفاً تاريخياً مهماً؛ كونه ترك نتائج أعطت منحى مهماً جاداً في الأوضاع السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية للشعب الفلسطيني، وعلى أن آخر قيادة أو نخبة فلسطينية هي تلك التي شكلتها لجنة الجامعة العربية وأسمتها بالهيئة العربية العليا، والتي من المفترض أن تشرف على عمليات الدفاع عن فلسطين خاصة في الفترة بين قرار التقسيم 1947/11/29م وبين أحداث النكبة التي لا نستطيع تأريخ يومٍ معينٍ لأحداثها العسكرية، وبقيت هذه الهيئة هي الجهة المعترف بها من قِبل العرب كممثلة للفلسطينيين، ولم لا وقد شكَّلها العرب أنفسهم،

ويبدو أنه لم يكن في القدس في الأشهر الأولى من عام 1948م من قيادة الهيئة سوى أحمد حلمي عبد الباقي.

وبقيَ أحمد حلمي عبد الباقي يتنقل رغم صعوبة الظروف ما بين القدس والعواصم العربية القريبة، حيث كان يجمع الدعم المالي وحتى العسكري للمقاومة في فلسطين وبالذات للقدس،وقد شهد له بذلك عوني عبد الهادي في مذكراته "من أن أحمد حلمي عبد الباقي كان يسحب النقود والمال من بنك الأمة العربية لهذا الغرض"(عبد الهادي،323،1998)، ولا غرابة في ذلك، فالرجل له خبرة في الوصول إلى البنوك والمؤسسات الاقتصادية، وهو من أسهم في إنشاء أغلبها في فلسطين زمن الانتداب؛ لتكون موازية للنشاط المالي الصهيوني الكبير في فلسطين.

دوره في الدفاع عن القدس وتكليفه حاكماً عسكرياً للقدس:

بالرغم من أن التاريخ النضالي لأحمد حلمي عبد الباقي كان يأخذ الطابع السياسي والاقتصادي– حيث كان يعهد له أمانة المال عند تشكيل الهيئات القيادية المختلفة؛ نظراً إلى خبرته في المؤسسات المالية– فإن قربه من قيادة العمل العسكري إن لم يكن جزءاً منه،فقد أعطاه خبرة ما في هذا العمل، ولا يمكن الافتراض بأنه كان مسئولاً عن أي فصائل للثورة خاصة إبان ثورة 1936–1939م والتي كان خلالها عضواً في اللجنة العربية العليا، لكنه كان قريباً من الحاج أمين الحسيني في تلك الفترة، وكان يوفر المال للثوار، وبالتالي لا غرابة في فرضية أنه يمتلك خبرة عسكرية ولو من جانب إداري.

وقد أخذ أحمد حلمي عبد الباقي على عاتقه قضية الدفاع العسكري عن القدس، ولا أعتقد أن هيئة أو دولة ما قد كلفته بهذه المهمة، فالجميع كان يعرف منذ قرار التقسيم 1947م أن الحرب آتية لا محالة، وعليه فقد استطاع أحمد حلمي عبد الباقي تأليف قوة عسكرية من المجاهدين المتطوعين، وبعلاقاته الاقتصادية تمكن من دفع رواتبهم(العارف،1،1978/327). ويمكن القول هنا: إنه في ذلك الحين كان نائباً لرئيس الهيئة العربية العليا، والتي كانت تستقبل ضرائب من الأهالي، وهذا يعطيه مبرراً ولو وطنياً لتشكيل هذه القوة، وأن مصدر رواتبها معروف.

ومن المؤكد أن القوة التي ألفها أحمد حلمي عبد الباقي لا تستطيع الدفاع عن القدس وحدها؛ فالمعروف أن المنظمات العسكرية الصهيونية كانت تولي أهمية كبيرة للسيطرة على القدس حتى ولو جزئياً، وبجهود من عبد الباقي أرسلت اللجنة العسكرية إلى جامعة الدول العربية والتي كانت تعقد اجتماعاتها في دمشق إلى السيد فوزي القاوقجي(*) أمراً بإرسال سرية أردنية للدفاع عن المدينة، وقد

(*)فوزي القاوقجي: ضابط في الجيش السوري، وقائد جيش الإنقاذ في حرب 1948م، وهو خريج سلاح الخيالة العثماني عام 1912م، اشترك في المقاومة السورية ضد الاستعمار الفرنسي، وساهم في تشكيل الجيش السعودي، وشارك في تجنيد الكثير من المتطوعين الفلسطينيين والعرب للقتال ضد المنظمات الصهيونية، وخاصة العديد من المعارك التي أبلى فيها

أمرته اللجنة بالتعاون والتنسيق مع أحمد حلمي عبد الباقي وحسين الخالدي، ولكن هذه القوة وصلت إلى بيت جالا، ومكثت أسبوعين إلى أن دخلت القدس، واتخذت من الروضة إلى الشمال من الحرم مقراً لها(العارف،1،116/1978)، وهذا جهد سياسي لعبد الباقي استطاع به التواصل مباشرةً مع اللجنة العسكرية العربية التي تنسق العمل بين الجيوش العربية في فلسطين آنذاك.

وبالرغم من الظروف القاسية التي عاشها أحمد حلمي عبد الباقي بدفاعه عن أهم مناطق فلسطين وأكثرها هدفاً للمنظمات الصهيونية ألا وهي القدس، وبالرغم من أن السرية العسكرية التي كانت موجودة في القدس والتي تتبع الجيوش العربية فإنه استطاع وبتواصله مع الجيش المصري واليمني أن يرسل شحنة أسلحة لولا الله تعالى ثم هي لسقطت القدس في تلك الأيام، حيث نقلها الجيش اليمني عبر ثلاث طائرات في الفترة من 14–1948/5/20م إلى مطار صغير قرب أريحا، وحطت بالمطار نفسه طائرتان مصريتان كانتا تحمل 12 مدفعاً من المدافع المضادة للدبابات مع ستة آلاف قذيفة و(70) رشاشاً و(70) بندقية، ومقادير لا بأس بها من خراطيش البارود، لتصل إلى أحمد حلمي عبد الباقي، والذي كان يشرف على القوة العربية والقوة التي شكلها هو وجزء من قوات الجهاد المقدس(David BenGurion،73،1971)، وإذا نظرنا إلى حجم القوة البشرية الموجودة في القدس فإن هذه الكمية لا بأس بها للدفاع عن المدنيين.

إن قدرة أحمد حلمي عبد الباقي على التنسيق بين هذه التشكيلات العسكرية قد أوجدت تحفظاً من غلوب علوش باشا رئيس أركان حرب الجيش العربي، وهذا ما جعله يطلب من القيادة المصرية واليمنية عدم إرسال هذه الطائرات التي ترسل أسلحة إلى قوة القدس، بل إنه هدد بإطلاق النار عليها إذا عادت مرة أخرى إلى مطار أريحا(Ablid،74).ولا يمكن تكذيب هذه الرواية كون أن هذا الأمر كان قبل دخول بقية الجيش الأردني إلى القدس، ومن الممكن أن لا تكون اللجنة العسكرية التابعة لجامعة الدول قد نسقت مع غلوب باشا في دخول الأسلحة، وأن عبد الباقي قام بالتنسيق مباشرة مع القيادة المصرية.

لقد اعترف من شارك في الدفاع عن القدس عام 1948م بدور أحمد حلمي عبد الباقي في هذا الأمر، حيث يذكر القائد عبد الله التل في مذكراته أنه لم يدخل قواته إلى القدس إلا بعد الاتصال بأحمد حلمي عبد الباقي والتشاور معه في كل التفاصيل، وأن توزيع السرايا على المحاور المهمة جاء بناءً على نصيحة ومشورة من أحمد حلمي عبد الباقي وعلى رأسها محور الروضة داخل السور، وكذلك السرية التي توجهت إلى باب النبي موسى وهو الأخطر؛ لأنه يربط بين القدس الجديدة والحي

بلاءً حسناً، وتوفيَ في بيروت عام 1977. وعن دوره في جيش الإنقاذ انظر :(العارف،3،705/1978).

اليهودي والسرية الأخرى إلى باب الخليل، بل إن عبد الباقي أسهم في تشكيل السرية المساندة وبسرعة عجيبة كما يصفها التل تمركزت في رأس العمود وجبل الطور(التل،103،1991)، وهذا يعكس أن الرجل استطاع أن يتعامل مع القيادات العسكرية من جيوش عربية مختلفة وبمراتب مختلفة.

ومن المعارك الميدانية التي كان لأحمد حلمي عبد الباقي دور بارز فيها معركة "بيت فيغان" التي شاركته القوة التي ألفها الرجل سابقاً للدفاع عن القرية بالتنسيق مع الجيش العربي، والتي كانت تبعد حوالي 300 ياردة عن المستعمرات الصهيونية، كذلك مشاركته حتى في الخطة العسكرية للدفاع عن قرية صوبا، والتي صمدت حتى 1948/7/13م، حيث بقيَ يدافع عنها حتى يوم سقوطها بأيدي القوة الصهيونية، بل إن القادة العسكريين عللوا هذا السقوط إلى ضعف مساندة القوات النظامية العربية ونفاد ذخيرة الأسلحة للقوة التي كانت تدافع عن هذا المحور المهم(العارف،3،704/1978)، ويبدو أن دور عبد الباقي في الدفاع عن القدس له نصيب في منع القوات الصهيونية من احتلال القدس بالكامل.

وقد نجح أحمد حلمي عبد الباقي أثناء نشاطه العسكري وفي فترة قياسية لا تتعدى بضعة أشهر أن يحوز على ثقة قيادة الجيش العربي واللجنة العربية العسكرية في دمشق، وكذلك القادة الميدانيين في الجيوش العربية، وهذا ما وجد تعبيراً له من خلال تزعمه الجماهير، والأعيان، والقادة العسكريين الذين استقبلوا الملك عبد الله الذي زار القدس في الهدنة الأولى في يوم الخميس 1948/6/10م، وأن الملك قد أُعجب به، ويمكن فهم ذلك من خلال:(التل،103،1991).

- ترتيب الاستقبال كان يقضي بأن يكون أحمد حلمي عبد الباقي على رأس المستقبلين وأولهم.
- قبول الملك لأن يتناول طعام الغداء في ذلك اليوم في منزل أحمد حلمي عبد الباقي.
- حديث الملك عبد الله أمام الناس والمدعوين عن صمود أحمد حلمي عبد الباقي وشجاعته.

وليس من الغرابة بعد كل هذه العوامل أن يقوم الملك عبد الله نفسه بالهمس في أذن أحمد حلمي عبد الباقي شخصياً بأنه قرر تعيينه حاكماً عسكرياً للقدس، ومنحه رتبة عسكرية –لواء–، وقد استطاع قيادة كافة عمليات الدفاع عن القدس، حيث كان يجمع قادة التشكيلات العسكرية ذات الأسماء المختلفة(IlanPappé ،12،2010)، ولابد لنا أن نلاحظ هنا أن هذا الأمر كان في الهدنة الأولى، كما أنه بالفعل مارس صلاحياته العسكرية خلال المعركة الكبيرة على البلدة القديمة، والتي فشلت المنظمات الصهيونية بالتقدم واحتلالها رغم ما قامت ببذله من أجل ذلك.

وقد استفاد أحمد حلمي عبد الباقي من خبرته السياسية السابقة بأنه كان يرسل كل جديد في المعركة للملك عبد الله مباشرة، وكذلك للزعماء العرب قدر ما يستطيع متجاوزاً في ذلك قادة الجيوش

والتشكيلات العربية الأخرى، وليس أدل على ذلك من البيانات التي كان يصدرها بصفته الحاكم العسكري للقدس، والتي كانت معنونة إلى الزعماء والقادة العرب، ومن ثم إلى الجماهير العربية(التل،292،1991)، ويبدو أنه كان يركز على العامل الوجداني، خاصة أنه عندما يصف قصف البلدة القديمة ما تعني الاعتداء على الحرم القدسي الشريف، وهذا يعطي أهمية بالغة لبياناته.

ومن المؤكد أنه فقد هذا التكليف كحاكم عسكري للقدس بمجرد قبوله رئاسة حكومة عموم فلسطين، فلا يعقل أن يبقى بهذا المسمى في الوقت الذي كان الملك عبد الله غير راضٍ عن هذه الفكرة، حيث قام الملك بتعيين عبد الله التل بدلاً من عبد الباقي، وترقيته إلى رتبة (أميرالاي)(التل،292،1991)، لكن هذا المنصب يمكن أن يكون قد فقد فاعليته وأهميته خاصة بعد توقيع الأردن على الهدنة مع إسرائيل في بدايات عام 1949م.

دوره في حكومة عموم فلسطين:

كان لأحمد حلمي عبد الباقي دور مهم في حكومة عموم فلسطين، وهذا ما سنناقشه، ونتطرق إليه بشيء من التحليل، لكن ليس من تخصص البحث مناقشة موضوع حكومة عموم فلسطين بجوانبها المختلفة، حيث إن هناك دراسات علمية عن هذه الحكومة أهمها: دراسة محمد خالد الأزعر بعنوان: "حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين"، إنما يعني هذا الجزء من البحث في التركيز على دور أحمد حلمي عبد الباقي في هذه الحكومة، حيث إنه كان رئيساً لها، ومن المؤكد أن الحديث عن دوره سيقودنا إلى الحديث عن جوانب مهمة في هذه الحكومة، لكن ليس كل ما يتعلق بها.

لقد عايش أحمد حلمي عبد الباقي الحياة السياسية فترة الانتداب البريطاني في فلسطين من بداياتها حتى نهاياتها، وبالتالي كان مطلعاً ومتابعاً لتشكيل الأحزاب السياسية والهيئات القيادية، ونستطيع القول: إنه لم يكن يوماً مسئولاً عن حزب بعينه، إنما كان يوجد بشكل دائم ضمن الأطر التي تجمع بين هذه الأحزاب وتلك، ومنذ بداية فترة الانتداب كان مقرباً من الزعيم الفلسطيني الحاج أمين الحسيني قبل ثورة 1936–1939م وبعدها، لكن عقب الكتاب الأبيض ابتعد رأيه، وكان عضواً في أهم ثلاث هيئات قيادية (اللجنة العربية العليا– الجبهة العربية العليا– الهيئة العربية العليا)، وقد كان له موقف من قضية أزمة التمثيل الفلسطيني، والتي لا أرى أي مسئول أو قائد كتب مذكراته ضمن تلك الفترة وأنكر هذه الأزمة، والتي أسميناها أزمة؛ لأنها بالفعل كادت غير مرة أن توقف إدارة المشكلة الفلسطينية، كمسألة التمثيل في مؤتمر لندن في فبراير 1939م، وكذلك في المشاركة في اجتماعات الجامعة العربية بعد عام 1945م، ولما كان لموقف الرجل من وسطية فقد كان يوجد في هذه التشكيلات التي يتم الوصول إليها كحل وسط.

إن موقف الأحزاب والطليعة الفلسطينية لم تكن في نهاية فترة الانتداب،وبما احتوته من صعوبة وقسوة على تلك الدرجة الملائمة من النضج التي تجعلها قادرة على الصمود بالشكل الملائم في مواجهاتها لتجليات المشروع الصهيوني الاستيطاني، أو التي تجعلها قادرة على فرض ذاتها في المعادلات السياسية العربية آنذاك، فقد عهد قادة الأحزاب الفلسطينية في عام 1946م إلى لجنة جامعة الدول العربية أن يختاروا ممثلين للشعب الفلسطيني(كيالي،8،2012)،وفي جميع الظروف شكلت نتائج النكبة 1948م هزيمة وطنية كيانية في محاولة الفلسطينيين السير قدماً في الهيئة العربية العليا كممثل لهم، أو إنشاء هيئة جديدة تتساوق مع الظروف الجديدة، وهذا رغم انهيار المجتمع الفلسطيني.

وليس من المنصف إلقاء اللوم على النُخبة الفلسطينية فيما يتعلق بتمثيل شعبهم؛ فبمجرد انتهاء العمليات العسكرية عام 1948م وقبل توقيع اتفاقيات الهدنة النهائية خاصة في رودس وإيلات، كان العرب قد غرقوا في خلافاتهم التي استشرت بالمفاجأة، والتي فجرها تقرير الكونت برنادوت(*) من أن الحكومات العربية قاطبة لم تبدِ أي رغبة في إنشاء حكومة فلسطينية في المناطق التي لم يتمكن اليهود من السيطرة عليها واحتلالها، والمقصود هنا الضفة الغربية، وما سمي فيما بعد بقطاع غزة، بل إن شائعة ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن أصبحت تشبه الحقيقة(Amin Abdullah Mahmoud،154،1972)، عندئذٍ نشطت الهيئة العربية العليا وعلى رأسهم الحاج أمين الحسيني للتصدي لهذه الفكرة، وتوزع أنصاره على الدول العربية خاصة جمال الحسيني؛ بهدف الحصول على موافقة حكوماتها على إنشاء حكومة فلسطينية، وأدت الجهود هذه إلى اجتماع خاص للجنة السياسية لجامعة الدول العربية أواخر عام 1948م لدراسة هذا الأمر(Ibid,158)، ويبدو أن أحمد حلمي عبد الباقي وبرغم أنه عضو مؤثر في الهيئة العربية العليا، فإنه لم يكن يشارك الحاج أمين الحسيني في هذه الجهود؛ لأنه كان ما يزال حاكماً عسكرياً للقدس، وهو مُعيّن من قِبل الملك عبد الله، لكن لم يكن له أي تصريحات ضد تحركات الحسيني.

لقد زادت نتائج العمليات العسكرية الأولية، وبعد تكليف أحمد حلمي عبد الباقي حاكماً عسكرياً للقدس وتعيين قادة آخرين من شهية الملك عبد الله لعدم استقلال أي كيان سياسي غرب النهر، إنما يجب أن يكون جزءاً من شرق الأردن، وفي الوقت نفسه كانت الهيئة العربية العليا تتابع الأمر، وتأكد

(*)الكونت برنادوت: واسمه الكونت فولك برنادوت، وهو دبلوماسي سويدي كان رئيساً للصليب الأحمر السويدي، انتدبته الأمم المتحدة ليكون وسيطاً بين اليهود والعرب بعد اندلاع الاشتباكات في مايو 1948م وكان الهدف من مهمته وقف هذه الاشتباكات، وبالفعل استطاع تحقيق الهدنة الأولى في1948/6/11م، وتمكن فيما بعد من إيصال الجانبين إلى مفاوضات في رودس، تم اغتياله في 1948/9/17م على أيدي نشطاء في منظمة شتيرن الصهيونية، وتم اعتقال العشرات من أعضائها، للمزيد انظر:(بيرسون42،2011).

لها أن الدول العربية غير متحمسة بإعلان استقلال فلسطين حتى في المناطق التي لم تحتلها المنظمات الصهيونية، وأن الهيئة لن تسمح بذوبان الكيانية الفلسطينية في جعبة الملك.

وكانت جامعة الدول العربية هي المرجعية العربية المتابعة لقضية فلسطين، وكانت بين فكي كماشة، أهم أسنانها رفض الملك تشكيل أي كيان فلسطيني له معنى سياسي، وبين جهود الهيئة العربية العليا لتشكيل حكومة فلسطينية، وعليه ولتفادي انشقاق عربي إذا ما تمت الاستجابة لطلب الهيئة وتم الإعلان عن حكومة فلسطينية، فقد شكّلت الجامعة الإدارة المدنية المؤقتة، وأجّلت تشكيل أي مسمى لحكومة، وقد صدر فعلاً قرار إنشاء هذه الإدارة عن اللجنة السياسية للجامعة العربية في 1948/7/8م(الوثائق الرئيسة،1947-1951)، ومن المؤكد أن أحمد حلمي عبد الباقي كان على رأس هذه الإدارة، ولا نبالغ إن افترضنا أن هذه الإدارة ستكون مقدمة لشكل كياني ونظام سياسي أكثر تطوراً.

وبالرغم من أن أعضاء هذه الإدارة هم أصلاً من النُخبة الفلسطينية المتوافق عليها وطنياً تقريباً ولا خلاف على الشخصيات، فإنه يجب الملاحظة أن هذا التشكيل ليس هو الذي طلبته الهيئة العربية العليا، وأن المطّلع لتفاصيلها لن يلاحظ أي وجود لأي بند له علاقة بالصلاحيات السياسية والعسكرية، ومن المؤكد أن هذا يعد مجاملة للملك عبد الله الذي لا أعتقد أنه رضيَ تماماً عن هذا التشكيل، وبالتالي فإن ذلك لن يكون مقبولاً لا فلسطينياً ولا أردنياً، وحتى لم يكن مقبولاً تماماً من قِبَل الأعضاء الذين تم تكليفهم لهذه الإدارة،وهم أعضاء في الهيئة العربية العليا، وبالتالي من الصعب أن تمارس هذه الإدارة عملها.

وصحيح أن المتابع للأحداث يدرك أن الأطراف لن تولي هذه الإدارة أهمية في مقابل تجدد الاشتباكات بين القوات العربية والصهيونية في اليوم التالي، ولكن ما بات جلياً من فشل هذه الإدارة على الأرض هو تصريح أحد الأطراف المعنية، وهو قنصل مصر في القدس أحمد فراج طايع "أن الإدارة المدنية المؤقتة التي شكّلتها الجامعة العربية لن تقوم بأي عمل مفيد، وهي لم تجتمع ولن تجتمع، وهي ولدت ميتة" بل إنه تكلم عن سلبيات هذا التشكيل على وحدة الفلسطينيين، وعلى العرب، وعلى علاقة الملك بالقضية الفلسطينية(طايع،151،1962)، إنه من المجدي معرفة لماذا كان قنصل مصر واضحاً مهاجماً للمشروع بهذه الصراحة والحدة، والذي ربما لم يكن ضمن الذين شكلوا هذه الإدارة مع التذكير بالدور الريادي لوزارة الخارجية المصرية في اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، والرجل يتبع مباشرةً لهذه الوزارة.

ويمكن القول هنا: أن أحمد حلمي عبد الباقي لم يكن متحمساً للمشاركة في الإدارة المدنية المؤقتة، فقد كان الرجل ذا بصيرة عالية ومقدراً للأمور، وهو يعرف بأن أحداً من الأطراف لن يوافق

على هذا الكيان إن استحق تسميته بذلك، وعليه فلم يجد الباحث ما يفيد بأي تصريح، أو جهة، أو مغادرته إلى القاهرة لأمر يتعلق بهذه الإدارة المؤقتة.

لقد كان هناك عدة عوامل أسهمت في قبول العرب عدا الأردن لاستبدال هيئة الإدارة المدنية المؤقتة إلى ما طالبت به الهيئة العربية العليا، وهو تشكيل حكومة فلسطين. وأهم هذه العوامل:

- إصدار الكونت برنادوت لتصريحات بأن أحداً من العرب لم يطالبه بإنشاء كيان أو دولة فلسطينية، وهذا ما ترك إحراجاً للعرب وبالذات للجنة السياسية للجامعة العربية.
- الرأي العام المصري وخاصة في وزارة الخارجية المصرية الذين كانوا منزعجين من أطماع الملك الأردني في مناطق غرب النهر(طايع،154،1962)، ولا يمكن الاعتقاد هنا بأن مصر كانت تسير على نهج الأردن في محاولة ضم قطاع غزة (التسمية اللاحقة).
- جهود الهيئة العربية العليا وأعضاء الإدارة المدنية المؤقتة وعلى رأسهم أحمد حلمي عبد الباقي وجمال الحسيني أنفسهم بعدم المشاركة في أي نشاط، فالمشروع إذاً فاشل على الأرض تماماً.

وبالرغم من التأييد المصري الرسمي والإعلامي الواضح لتشكيل هذه الحكومة فإنه وكما يقول الكاتب زئيفي إلبيلغإن: مصر واللجنة السياسية لم تشأ قطع شعرة معاوية مع الأردن، وعليه وفي الساعات الأخيرة جاملت الأردن بأن أقنعت الحاج أمين الحسيني بأن يرأس الحكومة أحمد حلمي عبد الباقي وليس هو، بل يجب أن يكون هو بعيداً عن هذه الحكومة؛ حيث يترك ذلك أثراً سلبياً من جانب الأردن تجاه هذه الحكومة، وكذلك إضافة كلمة عموم فلسطين إلى تسمية الحكومة؛ بهدف تذليل العقبة الأردنية التي لا تتوانى عن التذكير بها من أن اسم حكومة فلسطين سيعني القبول بمشروع التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة 1947/11/9م (العارف،3،703/1978)، وأن رأيه هذا يجد مساحة من الاقتناع، لكن السؤال الضي يفرض نفسه هنا هو: هل هذه المجاملة للملك ستجعله يؤيد مشروع الحكومة هذا، أو حتى يخفف من ردة الفعل؟ ولقد حرصت اللجنة السياسية لجامعة الدول أن تجعل أعضاء الحكومة الوليدة هم أعضاء الإدارة المدنية المؤقتة أنفسهم وبرئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، لكن كان يجب أن يتم تخريج هذا الأمر فلسطينياً هذه المرة، وهذا تطور واضح في الموقف العربي عن سنوات النصف الثاني من العقد الخامس، الذي كان فيه العرب يختارون ممثلي فلسطين دون مشاركتهم وعلمهم المسبق بغض النظر عن بعض الأسباب المقنعة.

ولم يكن من المنطق والموضوعية أن لا يكون للحاج أمين الحسيني دور في إخراج هذه الحكومة إلى النور، مع العلم بأن هذه تعد أول حكومة فلسطينية في تاريخ فلسطين الحديث المعاصر، وتحت كل الظروف فهو تطور كبير لصفة الطليعة أو النُخبة الفلسطينية، والتي أمضت أكثر من اثني عشر

عاماً تحمل مسميات الهيئة، أو اللجنة، أو الجبهة، أما الآن فهي حكومة بكل معاني التسمية في الأنظمة السياسية بغض النظر عن عدم تمتعها بمقومات دولة البتة.

ولقد تم إقناع أحمد حلمي عبد الباقي برئاسة هذه الحكومة قبل انعقاد مؤتمر غزة، ويمكن الاستدلال على ذلك بالدعوات التي وجهت إلى الأعضاء الذين سيشاركون في المؤتمر في 1948/10/1م، حيث كانت موقعة من أحمد حلمي عبد الباقي وأسفل الدعوة: "حكومة عموم فلسطين"، حيث بلغ عددهم خمسة وثمانين، أهمهم ثمانية من أعضاء الهيئة العربية العليا، وعلى رأسهم الحاج أمين الحسيني(العارف،3،704/1978)، وهنا يجب ملاحظة عدة دلالات أهمها مكان المؤتمر وهو غزة التي تشرف عليها مصر إدارياً وعسكرياً، وكذلك عدم شطب دور الحاج أمين الحسيني بالكامل، حيث ظهر وكأنه رئيس للمؤتمر، ومؤكد أنه شارك في وضع أسماء حضور المؤتمر إن لم يكن قد شارك في وضع أسماء أعضاء الحكومة.

وقد تمكن الفلسطينيون هذه المرة بهذه الصفة وليس بصفة عرب فلسطين، وهذا تطور وطني لم يمس بعمق هذا الشعب بالعروبة حيث تمكنوا بالفعل من عقد مؤتمر نادر وبهذه الصفات ولأول مرة، وتم انتخاب الحاج أمين الحسيني رئيساً للمؤتمر ونائبين له (مسلماً وآخر مسيحياً)، وفي اليوم نفسه تم طرح الثقة بالحكومة التي نالت ثقة أربعة وستين عضواً أهمهم أحمد حلمي عبد الباقي رئيساً لها، وجمال الحسيني وزيراً للخارجية(الوثائق الرئيسة،1947-1951).

ولقد واجهت هذه الحكومة الكثير من العقبات، تمثل بعضها في الإشكالية التي كانت في ردة الفعل الأردنية، وكذلك في الفلسطينيين الموالين للأردن، أو الذين لم يشاركوا في هذا المؤتمر.

وكانت بداية ردة الفعل الأردنية تبدو منذ تشكيل الإدارة المدنية المؤقتة غير الموافق تماماً، أو حتى المتعاون معها، وبمجرد موافقة اللجنة السياسية لجامعة الدول على تشكيل حكومة فلسطين، شنت الأردن ملكاً وحكومة هجمة واحتجاجات، ومن المؤكد أن الهجوم على شخص رئيسها أحمد حلمي عبد الباقي سيكون ذروة ردة الفعل، إضافة إلى التضييق على القيادات الفلسطينية في المناطق التي توجد تحت سيطرة القوات الأردنية بما فيها المخيمات الفلسطينية في الأردن وكل الضفة الغربية(عبد الهادي،354،1998)، ويبدو أن هناك عاملاً نفسياً وقع على الأردن من الممكن أنه أسهم في تأجيج ردة الفعل حتى ولو لم تكن السبب الرئيس، وهو كيف يكون حاكم القدس أحمد حلمي عبد الباقي هو رئيس هذه الحكومة، وهو من كلفه الملك قبل أشهر بهذا المسمى، وتناول طعام الغداء في بيته، وكال له المديح أمام أعيان فلسطين؟!

ومن الخطأ الاعتقاد بأن أحمد حلمي عبد الباقي لم يكن بحاجة إلى الدعم الأردني، أو على الأقل تجنب نتائج معارضتها لحكومته، فمن البدهي أنه بحاجة إلى التواصل مع غالبية شعبه الذين

يقطنون في مناطق يسيطر عليها الجيش الأردني، وأنه كيف سيعالج أو يتصدى للإجراءات الأردنية ضده وضد حكومته؟ وأهمها:(عبد الهادي،354،1998).

- منع الأردن لقوات الجهاد المقدس من إعلان التبعية لحكومة عموم فلسطين.
- ردات الفعل الشعبية الفلسطينية ضد عبد الباقي وحكومته.
- التأييد الدولي للرؤية الأردنية؛ كونها أقل حدة من الرؤية الفلسطينية تجاه المشروع الصهيوني بشكل عام.
- لقد كان أحمد حلمي عبد الباقي على حق في قلقه من ردة الفعل الأردنية خاصة في هاجس ماذا لو انسحبت القوات الأردنية من الضفة الغربية؟ أليس هناك احتمال أن تحتل القوات الإسرائيلية (تسمية بعد إعلان وثيقة الاستقلال) بعضاً من هذه المناطق؟ لقد كان هذا وارداً في تفكير أي أحد يُمعن في موقف الأردن!

لم يكن الهجوم على شخص أحمد حلمي عبد الباقي أقل من الهجوم على موضوع الحكومة بشكل عام، فقد أرسل الملك بنفسه رسائل إليه كان يتضح فيها الشيء الشخصي، ويفهم منها أنه كان يد الملك اليمني في فلسطين، وتحوله إلى خِصم للأردن وللشعب الفلسطيني، وهذه حدة تتجاوز مستوى العتاب، أو حتى مستوى البروتوكولات الدبلوماسية، ولم تكن ردود عبد الباقي على رسائل الملك بهذه الحدة، إنما على العكس تماماً فقد وصلت إلى حد نفي المسئولية عن إنجاز تشكيل حكومة عموم فلسطين، وأن من قام بهذا العمل هو إدارة جامعة الدول العربية وليس هو(الأزعر،77،1998)، ويتضح من هذا كم كان أحمد حلمي عبد الباقي قلقاً من ردة فعل الملك، وتخوفه من أن يكون لها تبعات ليس على حكومته فحسب، إنما عليه شخصياً. ومن المؤكد أن هناك سلوكيات وإجراءات عديدة صدرت من الأردن ضد هذه الحكومة هي ليست من تخصص هذه الدراسة ذكرها، وإنما ركزنا على ما كان يخص أحمد حلمي عبد الباقي فقط.

وقد تركت النكبة آثاراً فادحة على المجتمع الفلسطيني، وكانت الهزيمة الواضحة التي منيت بها الجيوش العربية قد تركت الإحباط والتشاؤم لدى الفلسطينيين، لكنهم لا يملكون سوى التمسك بما هو موجود؛ فالجيوش العربية على الأقل توقف تقدم القوات الإسرائيلية لاحتلال البقية الباقية من فلسطين، إضافة إلى أنهم لم يتعاطوا مع الإدارة المؤقتة، لكن تأييد مصر والجامعة العربية لهذا الكيان الجديد وهو حكومة عموم فلسطين جعلهم يستبشرون خيراً، أو أنهم لم يجدوا غير هذا الكيان، فقد استقبل معظم الفلسطينيين نبأ إنشاء هذه الحكومة بشيءٍ من الأمل والرجاء، وكذلك سكان القدس الذين حاولوا التعبير عن ذلك، وإن لم تكن هذه الفرصة عند بعضهم، فقد كانوا راضين عن هذه الخطوة علّها تفعل شيئاً لتغيير الواقع المرير(العارف،3،216/1978)،لكن يبدو أن هذه المشاعر المؤيدة لهذا المشروع الجديد الذي يرأسه أحمد حلمي عبد الباقي كانت تنحصر في غزة، وسوريا،

ولبنان، وربما على عدد محدود من المقدسيين، و في مناطق لا تسيطر عليها قوات البادية الأردنية، وربما كانت شخصية عبد الباقي والتي حتى وقت قريب كانت تجد قبولاً لدى المعارضين للزعيم الفلسطيني الحاج أمين الحسيني والذي قبله أيضاً.

لم تكن صورة المعارضة الفلسطينية لإنشاء حكومة عموم فلسطين بالصورة أو المساحة الضيقة التي يستهان بها. ويمكن لنا وصف هذه المعارضة بأنها:

- تركزت في المناطق التي تسيطر عليها القوات الأردنية.
- ارتبطت إلى حد ما بالخطاب الأردني المعارض لمشروع الحكومة الفلسطينية.
- شاركت الجهات الأردنية الرسمية في ترتيب فعاليات المعارضة الفلسطينية للحكومة.

استطاع الحاكم العسكري الأردني العام السيد عمر باشا مطر في 1948/12/1م ترتيب عقد مؤتمر شعبي برئاسة محمد على الجعبري رئيس بلدية الخليل وحضره أعيان الضفة الغربية من رؤساء بلديات وشخصيات من مختلف الأحزاب، واتخذ المؤتمر قراراً يقضي بوحدة الضفة الغربية والشرقية (الأردن) تحت ظل الملك عبد الله، بل إن المؤتمر استنكر إقامة حكومة عموم فلسطين، وقام بالتشهير بأحمد حلمي عبد الباقي وحكومته، وأنهم لا يمثلون الشعب الفلسطيني(الأزعر،40،1998)، وكان من الممكن الافتراض بأن هذا المؤتمر هو للمقربين من الملك من أعيان الضفة الغربية، لكن ماذا لو أنه بالفعل حصلت مثل هذه المؤتمرات في المناطق الأخرى؟ وكان أهمها مؤتمر رام الله الذي عقد في 1948/12/26م وشارك فيه وزير الداخلية الأردني فلاح المدادحة، وعبد الله النل حاكم القدس، وكان المؤتمر يحمل قرارات سابقه، وعلى رأسها رفض أحمد حلمي عبد الباقي وحكومته، وتكرر الأمر في نابلس الذي كان أكثر حدة في رفض حكومة أحمد حلمي عبد الباقي(الخطيب،18،1951)، ويبقى السؤال لماذا لم تقم مثل هذه المؤتمرات في المخيمات الفلسطينية في الأردن؟ ربما لأن عدداً كبيراً منهم كان يؤيد حكومة عبد الباقي، أو أن المهم هو الضفة الغربية.

لقد واجه مشروع حكومة عموم فلسطين ورئيسها الكثير من الصعاب،ليس فقط من خلال المعارضة الأردنية أو الفلسطينية الموجودة في المناطق التي تسيطر عليها الأردن، بل كانت الطامة الكبرى في المعارضين من حوله، بل وبعض وزراء في الحكومة نفسها، بل والحاج أمين الحسيني نفسه الذي كان يدرك أن الجامعة العربية لا تريده أن يكون في صورة هذه الحكومة، بل وودّوا لو ابتعد تماماً عنها، ولا غرابة في أنهم حاولوا إرضاءه بتعيين أناس مقربين منه كوزراء في الحكومة، لكن هذا لم يكن يرضيه، وكذلك الأمر فإن أحمد حلمي عبد الباقي ليس هو ذلك الرجل الذي كان اليد اليمنى للحاج أمين الحسيني في اللجنة العربية العليا إبان الثورة 1936-1939م، وقد وصلت الخلافات بينهما إلى أشدها، وهذا أدى غير مرة إلى استقالة وزراء مقربين من أحمد حلمي عبد الباقي احتجاجاً

على تدخلات المفتي التي وصلت إلى حد التشكك بتمثيل الحكومة للفلسطينيين(الهواري،173،1955)، لكن يجب هنا التذكير بأن عدداً من الوزراء في الحكومة هم من الموالين للحاج الحسيني وليس لرئيس حكومتهم.

وكانت الدائرة تضيق على أحمد حلمي عبد الباقي في رئاسته لحكومته،حيث يرفضها أو يتحفظ عليها بعض الوزراء الذين كانوا يأتمرون بأمر معارضيه، أو مع من هو على خلاف معهم كالحاج أمين الحسيني، فقد امتنع كل من أكرم زعيتر وعوني عبد الهادي عن حضور جلسات الحكومة، وأن الأول اجتمع مع رئيس وزراء مصر، وطلب من الأخير إعادة النظر في حكومة عموم فلسطين بحجج مختلفة على رأسها ماذا لو انسحبت القوات الأردنية من الضفة الغربية، وشكك أكرم زعيتر بإمكانية فرص نجاح هذه الحكومة، بل وقيام وزير آخر في الحكومة بمحاولة إقناع رئيس الوزراء المصري بتغيير رؤيته تجاه حكومة عموم فلسطين، ومن المؤكد أن هذا هو أكثر مفاصل العقبات التي ستؤلم أحمد حلمي عبد الباقي، وهذا يجد تعبيراً له من خلال تعليق للدكتور يوسف هيكل على لسان أحمد حلمي عبد الباقي بـ : "سامح الله هؤلاء الوزراء الذين لم يباشروا عملهم، ولم يستقيلوا ليفسحوا المجال لغيرهم"(ياسين،39،2006)، وهذا يوضح كم كان الرجل يرأس كياناً محارباً حتى من أعضائه!

وتعد جامعة الدول العربية المرجعية الأساسية التي انبعثت منها هذه الحكومة، وهي التي أصدرت الفكرة، وعملت على تنفيذها، لكن كان هناك جهات مختلفة عملت على محاربة هذه الحكومة،وقد أضعفتها وهي في مهدها، فبمجرد ظهور ردة الفعل الأردنية بدأت حسابات الجامعة العربية غير تلك التي يحسب ويقيس بها أحمد حلمي عبد الباقي، حيث تراجعت عن التبني الكامل لحكومته، والاكتفاء بالإعلان عن وجاهة الفكرة، ومشروعيتها، وضرورتها، وأنها حق لأجل فلسطين، وأن مسيرتها منوطة بإرادتهم ورغبتهم(الوثائق الرئيسية،1947-1951)، وقد كان هذا قبل مؤتمر غزة، مما يعني أنه حتى الجامعة العربية لم تكن متحمسة كثيراً لهذه الفكرة!

صحيح أنه بمجرد الإعلان من قبل أحمد حلمي عبد الباقي عن حكومة عموم فلسطين اعترفت بها كل من مصر، وسوريا، ولبنان، واليمن، والمملكة العربية السعودية، وقد كان ذلك لأسباب على رأسها تصدي رفض هذه الدول لفكرة ومحاولات الملك الأردني ضم الضفة الغربية لإمارته، إلا أن ذلك لم يصل إلى حد التأييد والدعم الكبير لهذه الحكومة، بل على العكس لم يستطع أحمد حلمي عبد الباقي تمثيل حكومته في الدورة الحادية عشرة لمجلس الجامعة 1949/10/17م، وتكرر هذا التجاهل في الدورة الثانية عشرة في 1950/3/19م، وفي الدورات اللاحقة حتى الدورة السادسة عشرة حضر عبد الباقي ووفد مرافق بصفتهم ممثلين لعرب فلسطين وليس عن حكومة عموم فلسطين(الوثائق الرئيسية،1947-1951)، ويبدو أن ذلك كان كحل وسط لحضور ممثل الأردن وعودته للمشاركة

في جلسات هذه الدورات، لكنه في المحصلة إضعاف لحكومة عموم فلسطين، أي أن الجامعة العربية لم تستطع حتى إشراك الحكومة في جلساتها فكيف ستسهم في إقناع الآخرين في دعمها؟!

ولقد تدخلت بريطانيا لدى الحكومات العربية خاصة المصرية، والعراقية، والسعودية؛ لعدم مساعدة هذه الحكومة ودعمها، وهذا وجد تعبيراً له من خلال إلزام السلطات المصرية للحاج أمين الحسيني بالخروج من غزة إلى القاهرة، وكذلك نقل كل مكاتب الحكومة نفسها بما فيها مكتب أحمد حلمي عبد الباقي من غزة إلى القاهرة، إضافة إلى إيقاف الدعم المالي عن الحكومة، والاكتفاء بدفع مبلغ (1500) جنيه مصري تأميناً لنفقات مكتب رئيس الحكومة، وصرف الرواتب له ولأربعة موظفين آخرين معه فقط! (الصايغ،91،2002)، ويمكن الافتراض بصحة ضغط بريطانيا فهي لم يرق لها أن ترى الحاج أمين الحسيني وهو يرأس مؤتمر غزة، وكذلك علاقتها القوية مع الملك الأردني، إضافة إلى ضغط إسرائيل التي رأت في هذه الحكومة أول كيان فلسطيني بحت بعد النكبة لو تطور سيشكل عقبات مستقبلية لإسرائيل.

واستطاع أحمد حلمي عبد الباقي إنجاز الكثير عبر حكومة عموم فلسطين برغم الصعوبات والعقبات التي أحاطت بها من كل جانب، ويبدو أن إنجازات هذه الحكومة كانت مرتبطة بالسياسة المصرية تجاهها، ذلك لسبب يسير هو أنها تمارس عملها وعلى الأغلب في المناطق التي تسيطر عليها مصر، وفي مخيمات اللاجئين في لبنان، وهذا الأخير الذي لم يشأ أن يفقد علاقته الطيبة بالملك الأردني لأجل هذا الكيان!

ويمكن إجمال أهم الأعمال التي قامت بها حكومة عموم فلسطين خاصة في فترة لم يكن يعمل فيها من الوزراء غير رئيسها تقريباً، وهي: إصدار جواز السفر الصادر عن حكومة عموم فلسطين، والذي جاء في وقت كان الشعب الفلسطيني في أمس الحاجة إليه، وتشير التقديرات إلى إصدارها حوالي ستين ألف جواز سفر تقريباً، ولم يتوقف هذا الإصدار إلا عام 1960م عندما استبدلتها السلطات المصرية بوثيقة سفر مصرية(*)؛ وذلك نتيجة سحب الدول العربية المتتالي لاعترافها بحكومة عموم فلسطين، رغم أنه خلال فترة أحد عشر عاماً كانت كل الدول العربية والإسلامية تعترف بالجواز عدا الأردن وأفغانستان(العارف،3،711/1978)، ويبدو أن هذا الإجراء هو أكثر الإجراءات التي أنهت تقريباً أي قيمة لهذه الحكومة عربياً وإسلامياً!

(*)وثيقة سفر مصرية: بدأت وزارة الدفاع المصرية بإصدارها عبر جهاز أسمته إدارة الحاكم العام لقطاع غزة عام 1960م، وتم إلزام مكتب حكومة عموم فلسطين إيقاف إصدارهم لجواز السفر الفلسطيني واستمرت هذه الإدارة شبه العسكرية بإصدار هذه الوثائق لكل سكان قطاع غزة، وأولئك القاطنين في مصر، أو في بعض الدول العربية حتى بعد عام 1967م، وقد كلفت هذه الإدارة الغرفة التجارية بغزة بالوساطة لدى المواطنين في إصدار هذه الوثائق، حيث قامت الغرفة التجارية بإنجاز ما يزيد عن ثلاثين ألف وثيقة عبر ثلاثة أعوام، وتوقفت مصر عن إصدار هذه الوثائق لكل من يحمل بطاقة شخصية (هوية فلسطينية) عام 1996م، وبقيت بإصدارها للمقيمين في مصر وبعض الدول العربية، المصدر: الباحث نفسه حيث كان يعمل في إدارة الغرفة التجارية الفلسطينية، وشارك في إصدار هذه الوثائق للمواطنين بغزة عبر إدارة الحاكم في القاهرة.

وبالرغم من صغر حجم حكومة عموم فلسطين بشرياً ومالياً فإنهاوبرعاية مباشرة من رئيسها استطاعت وعبر سنوات الخمسينيات تقريباً من مساعدة الفلسطينيين في الجانب الصحي بترتيب علاجهم في المستشفيات المصرية، وكذلك أن تكون جهة رسمية تصدق على المستندات الرسمية للفلسطينيين كعقود الزواج، وتزكية الفلسطينيين أمام الجهات والمؤسسات في مصر ولبنان، إضافة إلى إحيائها للمناسبات الوطنية الفلسطينية، وبإصدارها لبعض المطبوعات المتواضعة(الأزعر،178،1998)، وبمجرد أن هذه الوثائق والتصديقات والترقيات تجد من يعترف بها، فإننا لا نستطيع القول: إن هذه الحكومة غير موجودة.

لقد ظل أحمد حلمي عبد الباقي يعمل كرئيس لحكومة عموم فلسطين، ويداوم يوماً في مكتبه بالقاهرة وهو شقة صغيرة هو وثلاثة موظفين معه، وقد زاره عارف العارف قبل وفاته بعامين، ورأى أصغر حكومة في العالم من جميع النواحي، بل إن عدداً من وزرائه أصبحوا يعملون في مناصب أخرى،وعلى رأسهم عوني عبد الهادي الذي سوّى أموره مع الأردن، وأصبح سفيراً له في القاهرة(العارف،3،712/1978)، ويبدو أن وضع هذه الحكومة ارتبط باسم أحمد حلمي عبد الباقي.

وقد توفي أحمد حلمي عبد الباقي عام 1963م بعد انتقاله إلى العلاج في لبنان، وتم نقل جثمانه إلى القدس بموافقة الملك حسين بن طلال، حيث دُفِن إلى جانب ضريح عبد القادر الحسيني، وفيما بعد تم دفن فيصل الحسيني بجواره، وفيما بعد تم بجانبه عمل الضريح الرمزي لياسر عرفات(*)، وقد نعاه الأمين العام لجامعة الدول العربية محمد عبد الخالق حسونة(الخطيب،99،1967)، ويبدو أن حكومة عموم فلسطين انتهت عملياً بوفاة الرجل، كونها كانت مرتبطة باسمه، ولكن اسماً وقانوناً لم تنته إلا بإعلان منظمة التحرير الفلسطينية في 1964/5/8م، والتي واجهت خلال تشكيلها عقبات شبيهة بتلك التي ظهرت عند تشكيل حكومة عموم فلسطين عام 1948م خاصة مع الأردن، ولكن لم تتوقف محاولات بعض الأطراف العربية إلى يومنا هذا من التشكيك في تمثيل م.ت.ف للشعب الفلسطيني، بل وبينهم أطراف فلسطينية!!!

الخاتمة:

ناقش هذا البحث دور أحمد حلمي عبد الباقي –رحمه الله– في الحياة السياسية في فلسطين في الفترة من 1922–1963م، وقد توصل البحث إلى **النتائج الآتية:**

- استطاع أحمد حلمي عبد الباقي–رحمه الله– تقلد مناصب اقتصادية في كل من سوريا والأردن قبل استقراره في فلسطين، حيث نجح في توظيف هذه الخبرة، والمشاركة في إنشاء غالبية المؤسسات المالية والمصرفية في فلسطين.

(*) مشاهدة الباحث للضريح بالمسجد الأقصى 2014/5/3م.

- استغل أحمد حلمي عبد الباقي مناصبه الرسمية في ظل الانتداب البريطاني لمقاومة المشروع الصهيوني في فلسطين، مما جعله مقرباً من الحاج أمين الحسيني.
- أسهم أحمد حلمي عبد الباقي في تشكيل اللجنة العربية العليا، والمشاركة بفعالية في أنشطتها، وكان مؤثراً في قراراتها أثناء الثورة وبعدها.
- حاز أحمد حلمي عبد الباقي على شبه إجماع من الأحزاب والتجمعات السياسية الفلسطينية، مما أهله لأن يكون عضواً في جميع الهيئات القيادية الفلسطينية التي شُكّلت منذ ثورة 1936م وحتى نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين.
- إن خبرته العسكرية خارج فلسطين، وقدرته على الإدارة السليمة جعلت الملك عبد الله يكلفه بأن يكون حاكماً عسكرياً على القدس.
- إن خطابه المتوازن الداعي دائماً إلى وحدة التمثيل الفلسطيني أهله لأن يكون رئيساً للإدارة المدنية المؤقتة التي شكلتها جامعة الدول العربية، وكذلك أن يكون بعدها رئيس حكومة عموم فلسطين التي ارتبطت باسمه،حيث نجح في تحقيق إنجازات بأقل إمكانات أعطيت لأية حكومة في العالم!

وعليه يوصي البحث بـ:

- حل مشكلة التمثيل الفلسطيني، وهي موجودة منذ الانتداب البريطاني على فلسطين التي سعت سلطاتها لتكريسها ببث الفرقة بين الأحزاب والقيادات الفلسطينية، وكذلك كان لأطراف عربية دور في ذلك.
- دراسة التجربة الاقتصادية لأحمد حلمي عبد الباقي في مواجهة المشروع الصهيوني في فلسطين فترة الانتداب؛ وذلك لإعادة صياغتها في مواجهة الإجراءات الصهيونية في القدس، ودعم صمود الفلسطينيين هناك.
- إعادة دراسة مرحلة عمل حكومة عموم فلسطين، وإظهار إيجابياتها، ودراسة سلبياتها، وخاصة فيما يتعلق بالموقف العربي منها؛ وذلك بغرض تجاوزها عند تطوير منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها، وتعزيز تمثيلها للشعب الفلسطيني.
- إجراء المزيد من الأبحاث في الفكر السياسي والتنظيمي للأحزاب والتكتلات السياسية الفلسطينية فترة الانتداب؛ بغرض كشف أسباب الخلافات التي كانت قائمة بينهم وطبيعتها؛ لتجاوزها في المرحلة الحالية والقادمة، وكذلك إظهار إيجابيات العمل الوطني في تلك الفترة وحتى عام 1963م؛ للاستفادة منها في الوقت الحاضر.

المصادر والمراجع:

الوثائق :

وثيقة صك الانتداب،الوثائق الرئيسة في قضية فلسطين، المجموعة الأولى، 1915-1946م، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الشعبة السياسية.

جامعة الدول العربية، محاضر اجتماعات اللجنة الاقتصادية، الأوراق 3-4-7-9، 1946- 1948م، القاهرة.

رسالة من رئيس المجلس الإسلامي الأعلى لمدير الأوقاف العام حول العمل على حفظ الأراضي المحيطة بقبة راحيل قرب بيت لحم، وثيقة رقم 1972، مؤرخة في 1933/8/9م، جمعية الدراسات العربية، القدس.

قرار اللجنة السياسية للجامعة العربية الخاص بتشكيل الإدارة المدنية المؤقتة، الوثائق الرئيسة في قضية فلسطين، المجموعة الثانية 1947- 1951م، وثيقة رقم 16، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإدارة العامة لشؤون فلسطين، القاهرة.

النظام الكامل لحكومة عموم فلسطين، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية 1947-1951م، وثيقة رقم 18، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإدارة العامة لشؤون فلسطين، القاهرة.

المذكرات :

مذكرات أحمد الشقيري: أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية، ط1، دار الندوة، بيروت، 1979م.

مذكرات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، يوميات أكرم زعيتر 1935-1939م، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1982م.

مذكرات آميل الغوري: فلسطين عبر ستين عاماً، ط1، جزءان، دار النهار للنشر، بيروت، 1973م.

مذكرات طه الهاشمي 1919- 1943م، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1997م.

مذكرات عارف العارف: نكبة فلسطين والفردوس المفقود، 6ج، ط1، دار الهدى، القدس، 1978م.

مذكرات عبد الله التل: كارثة فلسطين، ط2، دار الهدى، القاهرة، 1991م.

مذكرات عوني عبد الهادي: تقديم وتحقيق خيرية قاسمية، ط1، مركز الوحدة العربية، عمان، 1998م.

مذكرات محمد أمين الحسيني، إعداد وتصنيف: عبد الكريم العمر، ط1، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999م.

مذكرات محمد عزت دروزة: حول الحركة العربية، ط1، ج3، المكتبة العصرية، صيدا، 1959م.

الكتب العربية :

إبراهيم أبو شقرا: الحاج أمين الحسيني وثورة عام 1936-1939، ط1، دار التميز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999م.

أحمد فراج طايع: صفحات مطوية عن فلسطين، ط1، مطابع الشعب، القاهرة، 1962م.

آريه.ل.أفنيري: دعوى نزع الملكية "الاستيطان اليهودي والعرب 1878- 1948م"، ترجمة: بشير البرغوثي، دار الجليل، عمان، 1986م.

أيوجين روجان وآفيشليم: حرب فلسطين- إعادة كتابة تاريخ 1948، ترجمة: ناصر عفيفي، ط1، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، 1984م.

بيان نويهض الحوت: القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917- 1948، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1987م.

حسان علي حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، 1897- 1909، ط2، دار الهدى، كفر قرع، 1990م.

سوني بيرسون: مهمة الكونت برنادوت إلى فلسطين عام 1948م- الوساطة والاغتيال، ط1، ترجمة: محمد مصالحة وزيد عيادات، كلية الدراسات العليا- الجامعة الأردنية، عمان، 2011م.

صبري جريس: تاريخ الصهيونية، جزءان، ط1، مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، 1986م.

عمر أبو النصر وآخرون: جهاد فلسطين العربية، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1936م.

ماجد كيالي: صعود وأحوال الهوية الوطنية والكيانية لسياسة الفلسطينيين، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع90، ربيع 2012م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

ماهر الشريف: البحث عن الكيان- دارسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908- 1993، ط1، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، 1995م.

محمد خالد الأزعر: حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين، ط1، دار الشروق، عمان، 1998م.

محمد عز الخطيب: من أثر النكبة، ط1، المطبعة العمومية ، دمشق، 1952م.

محمد عز الهواري: سر النكبة، ط1، مطبعة الحكم، الناصرة، 1955م.

محمد نمر الخطيب: أحداث النكبة ونكبة فلسطين، ط2، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، 1967م.

نردين الميمي: دور العوامل الخارجية في تشكيل النُخبة الفلسطينية في آواخر الدولة العثمانية (القرن التاسع عشر) وفترة الانتداب، سلسة أوراق عمل، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، رام الله، 2004م.

هند البديري: أراضي فلسطين "مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ"، ط1، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1998م.

يزيد الصايغ: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة (الحركة الوطنية الفلسطينية 1949–1993م)، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002م.

يعقوب العودات: من أعلام الفكر والأدب في فلسطين، ط1، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1976م.

أربعون يوماً من صدور م.ت.ف، مجموعة من الباحثين، تحرير عبد القادر ياسين، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، ط1، دمشق، 2006م.

الثورة العربية الكبرى في فلسطين 1936–1939م، ترجمة أحمد خليفة، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت، نيقوسيا والكويت، 1989، ترجمة لبعض الأقسام من تاريخ الهاجاناة وهو ثمانية مجلدات.

الدوريات :

صحيفة الدستور الأردنية، 2010/6/26م، مقالة تاريخية للصحيفة بدون مؤلف.

المراجع الأجنبية :

Amin Abdullah Mahmoud: King Abdullah and Palestine ،1950-1921 A dissertation for the degree of doctor of philosophy, George TownUniversity, Washington D.C, 1972.

Arab Higher-Committee: A Collection Of Official Documents Relating To The Palestine Question, 1917- 1947 ،Submitted To The Teneral Assembly Of The United Nations, November1947 ،.

David Ben Gurion: Rebirth&Destiny Of Israel, PhiMinistry Of Israel, Tel Avive, 1971

David Fromkin, A Pease To Peace: The Birth Of The New MiddleEast 1914-1922 Alenton, London, 1974.

IlanPappé- The Rise And Fall Of a Palestinian Dynasty: TheHusaynis 1700-1948, University Of Fornia Press, Berkeley, California (2010 .(First published In Hebrew as "AzulatHaaretz: HaHusayni BiographiaPolitis ، Bialik Institute, Jerusalem 2002.

Philip Mattar :The Mufti Of Jerusalem Amin Al-Hussaini: A Founder Of Palestinian Nationalism -Columbia University, March 1981.

Wasserstein, Bernand, Herbert Sumuel: A political life, London.1992 ،

YahwshaaPorath: The Palestinian National Movement, Frances Foundation For Publication ،London, 1974.

ZviElpeleg" Mufti Ha– gadol", (The Grand Mufti: Haj Amin al-Hussaini, Founder Of ThePalestinian National Movement), Frank Cass, London, 1993.